الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي النَّهْيِ عَنِ الْاخْتِلَافِ وَالتَّفَرُّقِ

(جَمْعاً وَدِرَاسَةً)

إِعْدَادُ :

د. حَافِظ بْن مُحَمَّد الْحَكَمِيّ

الْأُسْتَاذُ الْمُشَارِك فِي كُلِّيَّة الْحَدِيث فِي الْجَامِعَة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد:

فإن المتأمل في ما آل إليه حال الأمة الإسلامية من الضعف والهوان لَيشْعُر بالأسى والحزن ويشده الحنين إلى ماضي الأمة العريق في العزة والسيادة، ويتساءل ما الذي أحال ذلك الحال وحوَّل الأمة الوسط الخيار من مرتبة الصدارة إلى مؤخرة الركب؟

ولن يكون الجواب بعيداً عمَّن عرف سنن الله الجارية في هذا الكون وكان له اطلاع على حال الأمة مع كتاب ربها وهدي نبيها صلوات الله وسلامه عليه. فإن من سنن الله الجارية أن الأمور مرتبطة بأسبابها، والنتائج مبنية على مقدماتها، وأن كل عامل يجني نتاج عمله إن خيرًا فخيرًا، وإن شرًّا فشرًّا، والله يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾[1]. فيوم أن كانت الأمة مستمسكة بكتاب ربها سائرة على نهج رسولها صلوات الله وسلامه عليه مجتمعة الكلمة متوحدة الصف عزت وسادت وعظمت دولتها وملأت صدور أعدائها مهابة وإجلالاً، ثم لما ضعف تمسكها بكتاب ربها وقصَّرت خطاها في السير على نهج رسولها ﷺ أخذ الضعف يدب في جسمها وبدأ طمع أعدائها يتزايد فيها حتى وصلت إلى هذا الحال الذي لا تغبط عليه.

وإن من أبرز المخالفات التي أضرَّت بالأمة هو الاختلاف الذي فرَّق كلمتها وصدَّع صفها وجعلها شيعًا وأحزابًا، مع أن التحذير منه كان صريحًا في نصوص الكتاب والسنة. فمن ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ

---

(١) الرعد ١١.

جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾[1]، ويقول سبحانه: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾[2]، ويقول جل وعلا: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[3]. ويقول النبي ﷺ: «عليكم بالجماعة، وإياكم والفرقة»[4]. ويقول عليه الصلاة والسلام: «لا تختلفوا، فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا»[5].

إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الكثيرة الواردة في هذا المعنى، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وهذا الأصل العظيم – وهو الاعتصام بحل الله جميعًا وأن لا نتفرق – هو من أعظم أصول الإسلام، ومما عظمت وصية الله تعالى به في كتابه، ومما عظم ذمُّه لمن تركه من أهل الكتاب وغيرهم، ومما عظمت به وصية النبي ﷺ في مواطن عامة وخاصة»[6].

ومن خلال ما سبق يظهر خطر الاختلاف والتفرق وأنه من أعظم أسبابَ ضعف الأمة وتعريضها للفشل وذهاب الريح.

ثم إن الاختلاف والتفرق لم يكن في زمن مضى أشد انتشارًا واستشراءً منه في هذا الزمان، فلقد أتى أو كاد أن يأتِيَ على جميع شرائح الأمة دُولاً وشعوبًا وأسرًا حتى لقد اقتحم مجالس كثير من المنتسبين للعلم والدعوة وشغل أوقات كثير من طلبة العلم وأفسد عليهم لذة العلم وحملهم على الإخلال بكثير من آداب الطلب، وهذا ما يزيد في خطورة الأمر. ولذلك يتعين على المصلحين

(١) آل عمران ١٠٣.

(٢) الأنفال ٤٦.

(٣) آل عمران ١٠٥.

(٤) سنن الترمذي، كتاب الفتن ٢١٦٥، وهو صحيح بمجموع طرقه.

(٥) انظر الحديث رقم (٢٦).

(٦) مجموع فتاوى ابن تيمية ٣٥٩/٢٢.

السعي في جمع الكلمة وتوحيد الصف، وتلك هي مسؤولية أهل العلم والدعوة إلى الله، فهم المعنيون بإيقاف الأمة على خطر الاختلاف والتفرق ودعوهم إلى الاجتماع والألفة، وحرصًا على المشاركة في هذه القضية المهمة رأيت أن أجمع الأحاديث الواردة في التحذير من الاختلاف والتفرق مع تخريجها وبيان الثابت منها عن النبي ﷺ من غيره ليسهل تداولها والعمل بها بين طلبة العلم.

وقد اقتضى مضمون تلك الأحاديث تقسيمها إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الأحاديث التي اشتملت على إخباره ﷺ أن أمته ستفترق كما افترق أهل الكتاب قبلها.

الفصل الثاني: الأحاديث التي حكت دعوة النبي ﷺ ربه أن يجنب أمته التفرق وأنه لم يستجب له.

الفصل الثالث: الأحاديث الواردة في النهي عن الاختلاف.

وقد قدمت للبحث بمقدمة تضمنت الافتتاحية وبيان أهمية الموضوع وسبب الكتابة فيه، ثم أتبعتها بتمهيد اشتمل على الإشارة إلى أن أصل الاختلاف سنة كونية، وأنه ينقسم إلى مذموم وغير مذموم، وأن النصوص قد وردت في التحذير من القسم المذموم، ثم ختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهمّ النتائج التي توصل إليها البحث، ثم ذيلته بفهارس يستعين بها الباحث على الوصول إلى مطلوبه.

أما المنهج المتبع في هذا البحث فكان على النحو التالي:

تمّ جمع الأحاديث من مختلف مصادر السنة دون تقيد بكتب محدودة، لأن الهدف هو استقصاء الأحاديث الواردة في الموضوع المعنون له، ثم جرى تخريج الأحاديث ودراسة أسانيدها على طريقة أهل الحديث باستيعاب طرق الحديث عن الصحابي مع مراعاة ملتقى الإسناد، ثم الحكم عليه وفق القواعد التي رسمها أهل الفن، فإن صحّ الحديث فيها، وإلا بحثت له عن الشواهد العاضدة إن كان

قابلاً للاعتضاد، أما أحاديث الصحيحين فاكتفيت بتخريجها إلا إن اشتمل التخريج على زيادة مؤثرة في المعنى فأدرس سندها وأبين درجتها على نحو ما سبق. وقد حرصت على الاستفادة من كلام أهل العلم في كلّ ما سبق مع مناقشة ما أظهرت الدراسة خلافه وبيان الراجح في ذلك.

هذا وأسأل الله أن يجعل هذا العمل صالحًا ولوجهه خالصًا وأن ينفع به، إن سميع مجيب.

وسبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

تمهيد

من سنن الله في هذه الحياة أن يظل الخلاف قائمًا بين الناس، قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾[1].

وقد كان الاختلاف موجودًا في الأمم السابقة كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[2].

وأخبر النبي ﷺ أن الاختلاف والتفرق سيقع في هذه الأمة كما وقع في الأمم السابقة، فقال ﷺ: «افترقت اليهود والنصارى على إحدى وسبعين فرقة، وتفرقت النصارى على ثنتين وسبعين فرقة، وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة»[3].

وأثبتت أحداث السيرة النبوية والتاريخ الإسلامي أن الاختلاف قد وقع في الأمة من زمن مبكر ثم استمر فيها عبر القرون إلى يومنا هذا، فقد اختلف الصحابة في حياة النبي ﷺ وبعد وفاته، فمن ذلك اختلافهم في مراده ﷺ بقوله: «لا يصلين أحدٌ العصر إلا في بني قريظة»[4]، واختلافهم في أسارى بدر[5]، وفي حديث الحسين بن علي رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ خبّأ لابن صيّاد دخانًا فسأله، فقال: دخ، فقال: اخسأ، فلن تعدو قدرك، فلما ولى قال النبي ﷺ: ما قال؟ فقال بعضهم: دخ، وقال بعضهم: ديخ. فقال النبي ﷺ: اختلفتم وأنا بين أظهركم، وأنتم بعدي أشد اختلافًا»[6].

---

(١) هود ١١٨-١١٩.

(٢) آل عمران ١٠٥.

(٣) انظر الحديث رقم (١).

(٤) صحيح البخاري مع الفتح، المغازي ٤١١٩؛ وحكاية اختلافهم في فتح الباري ٤٠٩/٧.

(٥) انظر مرويات غزوة بدر للعليمي ص٢٨٧-٢٨٨.

(٦) انظر الحديث رقم (٣٧).

وقد اختلفوا بعد وفاته ﷺ في مكان دفنه[1]ﷺ، وفي قتال مانعي الزكاة[2]، وفي البيعة[3]، وفي غير ذلك. ثم وقع الخلاف بين أهل العلم في زمن التابعين فمن بعدهم. ومن آثار ذلك الاختلاف ظهرت المذاهب الفقهية، ومن أشهرها المذاهب الأربعة، لكن هذا الخلاف الذي جرى بين الصحابة والذي وقع بين علماء أهل السنة زمن التابعين فمن بعدهم هو اختلاف في فروع الدين وفي مسائل قابلة للاجتهاد لا يتناوله الذم الوارد في النصوص السابقة. يقول الإمام عبد القادر بن طاهر البغدادي ت٤٢٩هـ: «وقد علم كل ذي عقل من أصحاب المقالات المنسوبة إلى الإسلام أن النبي ﷺ لم يرد بالفرق المذمومة فرق الفقهاء الذين اختلفوا في فروع الفقه مع اتفاقهم في أصول الدين»[4].

وقال الإمام أبو المظفر الإسفراييني ت٤٧١هـ: «الخلاف لا يكون خطرًا إلا إذا كان في أصول الدين، ولم يكن اختلاف بينهم في ذلك، بل كان اختلاف من يختلف في فروع الدين مثل مسائل الفرائض فلم يقع خلاف يوجب التفسيق والتبري...»[5].

ويقول الشاطبي رحمه الله: «فإن الله تعالى حكم بحكمته أن تكون فروع هذه الملة قابلة للأنظار ومجالاً للظنون، وقد ثبت عند النظار أن النظريات لا يمكن الاتفاق فيها عادة، فالظنيات عريقة في إمكان الاختلاف، لكن في الفروع دون الأصول، وفي الجزئيات دون الكليات، فلذلك لا يضر هذا الاختلاف..»، ثم قال رحمه الله: «لكن لقائل أن يقول: هل هم داخلون تحت قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ أم لا؟» ثم قال: «والجواب: أنه لا يصح أن يدخل تحت مقتضاها

---

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ٢/٢٩٢.

(٢) البداية والنهاية لابن كثير ٦/٣١٥.

(٣) المصدر نفسه ٦/٣٠٥.

(٤) الفرق بين الفرق ص٦.

(٥) التبصير في الدين ص٢٠.

أهل هذا الاختلاف من أوجه:

أحدها أن الآية اقتضت أن أهل الاختلاف المذكورين مباينون لأهل الرحمة لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾، فإنها اقتضت قسمين: أهل الخلاف، ومرحومين، فظاهر التقسيم أنّ أهل الرحمة ليسوا من أهل الاختلاف، وإلا لكان قسم الشيء قسيمًا له ولم يستقم معنى الاستثناء...

والثاني: أنه قال فيها: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾، فظاهر هذا أن وصف الاختلاف لازم لهم حتى أطلق عليهم لفظ اسم الفاعل المشعر بالثبوت وأهل الرحمة مبرؤون من ذلك...

الثالث: أنا نقطع بأن الخلاف في مسائل الاجتهاد واقع ممن حصل له محض الرحمة، وهم الصحابة ومن تبعهم بإحسان رضي الله عنهم...

الرابع: أن جماعة من السلف جعلوا اختلاف الأمة في الفروع ضربًا من ضروب الرحمة، وإذا كان من جملة الرحمة فلا يمكن أن يكون صاحبه خارجًا من قسم أهل الرحمة... فوسّع الله على الأمة بوجود الخلاف الفروعي منهم فكان فتح باب للأمة للدخول في هذه الرحمة، فكيف لا يدخلون في قسم ﴿مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ فاختلافهم في الفروع كاتفاقهم فيها...»[1].

لكن الخلاف المذموم هو الذي وقع في أصول الدين وقواعده الكلية، مثل خلاف الخوارج والروافض وغيرهم من أهل الأهواء، كما بيّن ذلك الشاطبي رحمه الله، فبعد أن ذكر الخلاف في أصل الملّة ثم الخلاف في الفروع قال: «وبين هذين الطريقين واسطة هي أدنى من الرتبة الأولى وأعلى من الرتبة الثانية: وهي أن يقع الاتفاق في أصل الملّة، ويقع الخلاف في بعض قواعده الكلية، وهو المؤدي إلى التفرق شيعًا، فيمكن أن تكون الآية تنتظم هذا القسم من الاختلاف، ولذلك صحّ عنه ﷺ أن أمته تفترق على بضع وسبعين فرقة، وأخبر

(١) الاعتصام ٢/١٦٩-١٧٠.

أن هذه الأمة تتبع سنن من كان قبلها شبرًا بشبر وذراعًا بذراع. وشمل ذلك الاختلاف الواقع في الأمم قبلنا، ورشحه وصف أهل البدع بالضلالة وإنفاذهم بالنار، وذلك بعيد من تمام الرحمة»[1].

وقد بيّن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كذلك أن المقصود بالذم في النصوص هو هذا النوع من الخلاف، فقد ذكر بعض النصوص المبينة أن هذه الأمة سوف تتبع سنن من كان قبلها وذكر بعض أحاديث الافتراق، ثم قال: «فقد أخبر النبي ﷺ بافتراق أمته على ثلاث وسبعين فرقة، وثنتان وسبعون لا ريب أنهم الذين خاضوا كخوض الذين من قبلهم، ثم هذا الاختلاف الذي أخبر به النبي ﷺ إما في الدين فقط، وإما في الدين والدنيا، ثم قد يؤول إلى الدنيا، وقد يكون الاختلاف في الدنيا فقط، وهذا الاختلاف الذي دلت عليه هذه الأحاديث هو مما نهى الله عنه في قوله سبحانه: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾... وهو موافق لما رواه مسلم في صحيحه عن عامر ابن سعد بن أبي وقاص عن أبيه «أنه أقبل مع رسول الله ﷺ في طائفة من أصحابه من العالية، حتى إذا مرَّ بمسجد بني معاوية دخل فركع فيه ركعتين وصلينا معه، ودعا ربه طويلاً، ثم انصرف إلينا فقال: سألت ربي ثلاثًا فأعطاني ثنتين ومنعني واحدة: سألت ربي أن لا يهلك أمتي بالسنة فأعطانيها، وسألت ربي أن لا يهلك أمتي بالغرق فأعطانيها، وسألته أن لا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها»[2].

وهذا النوع من الخلاف المقصود بالذم هو واقع في الأمة الإسلامية ولابد، لأن النصوص الواردة في الإخبار بوقوعه ثابتة عن النبي ﷺ، لكنَّ الإخبار بوقوعه كونًا وقدرًا لا يعني عدم الحذر منه وتوقّيه شرعًا. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وهذا المعنى محفوظ عن النبي ﷺ من غير وجه يشير إلى أن الفرقة والاختلاف لا بد من وقوعها في الأمة، وكان يحذر أمته منه لينجو من

(١) الاعتصام ٢/١٧١.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم ص٣٢-٣٣. والحديث سيأتي برقم (١٤).

الوقوع فيه من شاء الله له السلامة»[1].

وبما أن الحذر من الخلاف المؤدي إلى التفرق وتوقّيه مطلبٌ شرعي فإنه ينبغي التعرف على الأسباب المؤدية إليه لتجنُّبها، وقد ردَّ الشاطبي تلك الأسباب إلى الجهل والهوى والتقليد الذي يصاحبه تعصُّب، فقال رحمه الله: «فاعلموا أن الاختلاف في بعض القواعد الكلية لا يقع في العاديات الجارية بين المتبحرين في علم الشريعة الخائضين في لجتها العظمى العالمين بمواردها ومصادرها، والدليل على ذلك اتفاق العصر الأول وعامة العصر الثاني على ذلك... بل كل خلاف على الوصف المذكور وقع بعد ذلك فله أسباب ثلاثة قد تجتمع وقد تفترق:

أحدها: أن يعتقد الإنسان في نفسه أو يعتقد فيه أنه من أهل العلم والاجتهاد في الدين – ولم يبلغ تلك الدرجة – فيعمل على ذلك ويعد رأيه رأيًا وخلافه خلافًا... وعليه نبّه الحديث الصحيح أنه ﷺ قال: «لا يقبض الله العلم انتزاعًا ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤوسًا جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا».

قال بعض أهل العلم: تقدير هذا الحديث يدل على أنه لا يؤتى الناس قط من قبل علمائهم، وإنما يؤتون من قبل أنه إذا مات علماؤهم أفتى من ليس بعالم فيؤتى الناس من قبله...

الثاني– من أسباب الاختلاف –: اتباع الهوى، ولذلك سُمِّي أهل البدع أهل الأهواء، لأنهم اتبعوا أهواءهم واعتمدوا على آرائهم ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظوراً فيها من وراء ذلك... وقد دلَّ على ذمِّه القرآن في قوله: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ﴾ الآية، ولم يأت في القرآن ذكر الهوى إلا في معرض الذم...

الثالث – من أسباب الاختلاف –: التصميم على اتباع العوائد وإن فسدت أو كانت مخالفة للحق، وهو اتباع ما كان عليه الآباء والأشياخ وأشباه

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ص٣٥.

ذلك، وهو التقليد المذموم فإن الله ذم بذلك في كتابه كقوله: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ﴾ الآية...»[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وهذا الاختلاف المذموم من الطرفين يكون سببه تارة فساد النية لما في النفوس من البغي والحسد وإرادة العلو في الأرض بالفساد ونحو ذلك، فيحب لذلك ذمَّ قول غيره أو فعله أو غلبته ليتميَّز عليه أو يحب قول من يوافقه في نسب أو مذهب أو بلد أو صداقة ونحو ذلك لما في قيام قوله من الشرف والرئاسة له، وما أكثر هذا في بني آدم، وهذا ظلم، ويكون سببه تارة جهل المختلفين بحقيقة الأمر الذي يتنازعان فيه، أو الجهل بالدليل الذي يرشد به أحدهما الآخر، أو جهل أحدهما بما مع الآخر من الحق في الحكم أو في الدليل، وإن كان عالمًا بما مع نفسه من الحق حكمًا ودليلاً. والجهل والظلم هما أصل كل شر، كما قال سبحانه: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾[2]»[3].

وقال رحمه الله: «وكذلك جعل الله مصدر الاختلاف البغي في قوله: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾، لأن البغي مجاوزة الحد، وذكر هذا في غير موضع من القرآن ليكون عبرة لهذه الأمة»[4].

ومن خلال ما سبق حكايته عن هذين الإمامين نرى أن أسباب الاختلاف تنحصر في أربعة أمور هي: الجهل والهوى والتقليد المصاحب للتعصُّب والبغي. وهذه الأسباب قد تعرض أو بعضها عند الاختلاف في الفروع؛ فتلحقه بالاختلاف المذموم.

وقد حذر النبي ﷺ من ذلك ففي صحيح مسلم عن ابن مسعود رضي الله

---

(١) الاعتصام ٢/١٧٢-١٨١ مع تصرف بالاختصار.

(٢) الأحزاب ٧٢.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم ص٣٧.

(٤) المصدر السابق ص٤٠.

عنه قال: «سمعت رجلاً قرأ آية سمعت النبي ﷺ يقرأ خلافها، فأخذت بيده فانطلقت به إلى النبي ﷺ فذكرت ذلك له فعرفت في وجهه الكراهية، وقال: «كلاكما محسن، ولا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا»»[1].

قال شيخ الإسلام تعليقًا على الحديث: «نهي النبي ﷺ عن الاختلاف الذي فيه جحد كل واحد من المختلفين ما مع الآخر من الحق لأن كلا القارئين كان محسنًا في ما قرأه وعلل ذلك بأن من كان قبلنا اختلفوا فهلكوا، ولهذا قال حذيفة لعثمان: أدرك هذه الأمة لا تختلف في الكتاب كما اختلفت فيه الأمم قبلهم، لما رأى أهل الشام وأهل العراق يختلفون في حروف القرآن الاختلاف الذي نهى عنه النبي ﷺ، فأفاد ذلك شيئين: أحدهما: تحريم الاختلاف في مثل هذا؛ الثاني: الاعتبار بمن كان قبلنا والحذر من مشابهتهم.

ثم قال رحمه الله تعقيباً على ذلك: «واعلم أن أكثر الاختلاف بن الأمة الذي يورث الأهواء تجده من هذا الضرب، وهو أن يكون كل واحد من المختلفين مصيبًا فيما يثبته أو في بعضه، مخطئًا في نفي ما عليه الآخر...»[2].

وقال رحمه الله: «وهذا القسم الذي سميناه اختلاف التنوع كل واحد من المختلفين مصيب فيه بلا تردد، لكن الذم واقع على من بغى على الآخر، وقد دلّ القرآن على حمد كل واحدة من الطائفتين في مثل هذا إذا لم يحصل من أحدهما بغي كما في قوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾، وقد كان الصحابة في حصار بني النضير اختلفوا في قطع الأشجار والنخيل، فقطع قوم وترك آخرون. وكما في قوله: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾، فخص سليمان بالفهم وأثنى عليهما بالعلم والحكم. وكما في إقرار

---

(١) انظر الحديث رقم (٢٦).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم ص٣٥.

النبي ﷺ – يوم بني قريظة وقد كان أمر المنادي ينادي: «لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة» – من صلى العصر في وقتها ومن أخَّرها إلى أن وصل إلى بني قريظة. وكما في قوله ﷺ: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإذا اجتهد ولم يصب فله أجر»، ونظائر ذلك كثيرة»[1].

وحاصل ما سبق: أن الاختلاف على نوعين: نوع مذموم مؤدٍّ إلى التفرق، وهو الاختلاف في أصول الدين وقواعده الكلية. ونوع غير مذموم، وهو الاختلاف في فروع الدين ومسائله الجزئية، وأن ثمة أسبابًا تؤدي إلى الاختلاف المذموم يجب التنبُّه لها والحذر منها، وربما داخل بعضُ تلك الأسباب الاختلافَ غير المذموم – في الأصل – فأدى به إلى التفرق فشارك النوع الأول في الذم.

والأحاديث المعنيَّة بالدراسة هي على ثلاثة أقسام:

أحدها: يشتمل على الإخبار بوقوع الافتراق في الأمة كما وقع ذلك في أهل الكتاب قبلها، وهذا نتيجة للاختلاف المذموم، وهذه الأحاديث وإن كانت في صورة الخبر لكنها تتضمن التحذير من هذا النوع من الاختلاف من حيث المعنى.

القسم الثاني: أحاديث تشتمل على حكاية دعوة النبي ﷺ ربه أن يجنِّب أمته اختلاف المؤدي إلى تفرقها وجعلها شيعًا وأحزابًا متعادية، وأن دعوته لم تستجب، وهذه الأحاديث أيضاً تتضمن التحذير من الاختلاف المؤدي إلى التفرق من حيث المعنى.

القسم الثالث: أحاديث صريحة في النهي عن الاختلاف، وتتناول بالدرجة الأولى الاختلاف المذموم، وتنتظم النوع الثاني من الاختلاف حينما يداخله أحد أسباب الاختلاف المذموم فيؤدي به إلى التفرق والعداوة.

هذا ونسأل الله أن يسلمنا من الوقوع في الاختلاف المذموم، وأن يهدينا لما اختلف فيه من الحق بإذنه، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

---

(١) المصدر السابق ص٣٩.

الفصل الأوّل:

الأحاديث الواردة في الإخبار بوقوع الافتراق في الأمة

١ – عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «افترقت اليهود على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت النصارى على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة». أخرجه أبو داود(١) قال: حدثنا وهب بن بقية، عن خالد، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة... فذكره. وأخرجه الترمذي(٢) وابن ماجه(٣) وأحمد(٤) وابن حبان(٥) والحاكم(٦) وابن أبي عاصم(٧) من طرقٍ عن محمد بن عمرو به، وليس عند ابن ماجه وأحمد ذكر النصارى، وقال الترمذي: «حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي(٨). وقد تعقبه في موضعٍ آخر(٩) بأن محمد بن عمرو لم يخرج له مسلم منفردًا بل بانضمامه إلى غيره.

قلت: مدار الإسناد على محمد بن عمرو هذا، وهو ابن علقمة بن وقاص

---

(١) سنن أبي داود، كتاب السنة ٤٥٩٦.

(٢) سنن الترمذي، كتاب الإيمان ٢٦٤٠.

(٣) سنن ابن ماجه، كتاب الفتن ٣٩٩١.

(٤) المسند ١٤/١٢٤ رقم ٨٣٩٦.

(٥) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٨/٤٨.

(٦) المستدرك ١/٦، ١٢٨.

(٧) السنة لابن أبي عاصم ١/٣٣.

(٨) تلخيص المستدرك مع المستدرك ١/١٢٨.

(٩) المصدر السابق ١/٦.

الليثي، روى له البخاري مقرونًا ومسلم في المتابعات، وحاله وسط لم يصفه النقاد بالضبط التام، ولا بما يترله عن رتبة الاحتجاج. قال يحيى بن سعيد القطان: «رجل صالح ليس بأحفظ الناس للحديث»، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث»، وقال النسائي: «لا بأس به»، ومرة قال: «ثقة»[1]. ولذلك قال الذهبي[2]: «حسن الحديث»، وقال ابن حجر[3]: «صدوق تكلم فيه بعضهم من قبل حفظه، وقد أخرج له الشيخان، أما البخاري فمقرونًا بغيره، وأما مسلم فمتابعة».

وحديث من هذا حاله حسن لذاته عند الشيخين، ولذلك أخرجا له مقرونًا أو متابعة لأنه يرتقي بذلك إلى الصحيح لغيره، وعليه فحديث أبي هريرة هذا صحيح لشواهده الآتية من حديث معاوية، وعوف بن مالك، وغيرهما رضي الله عنهم، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية[4] رحمه الله: «الحديث صحيح مشهور في السنن والمسانيد». وقال الشاطبي[5] رحمه الله: «صحيح من حديث أبي هريرة».

٢– عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «ألا إن من قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين، ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنَّة، وهي الجماعة». أخرجه أبو داود[6] قال: حدثنا أحمد بن حنبل ومحمد بن يحيى قالا: حدثنا أبو المغيرة، حدثنا صفوان، (ح) وحدثنا عمرو بن عثمان، حدثنا بقية قال: حدثني صفوان نحوه، قال: حدثني أزهر بن عبد الله الحرازي عن أبي

---

(١) انظر للكلام السابق: التهذيب لابن حجر ٣٧٦/٩.

(٢) الميزان ٦٧٣/٣.

(٣) هدي الساري ٤٤١.

(٤) الفتاوى ٣٤٥/٣.

(٥) الاعتصام ١٨٩/٢.

(٦) سنن أبي داود، كتاب السنة ٤٥٩٧.

عمار الهوزني، عن معاوية بن أبي سفيان أنه قام فينا فقال: «ألا إن رسول الله ﷺ قام فينا فقال...» فذكره. وقال: زاد ابن يحيى وعمرو في حديثهما: «وإنه سيخرج من أمتي أقوام تجاري بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكلب لصاحبه، – وقال عمرو: الكلب بصاحبه – لا يبقى عرق ولا مفصل إلا دخله».

وأخرجه أحمد عن أبي المغيرة به عن أبي عامر عبد الله بن يحيى قال: - حججنا مع معاوية بن أبي سفيان، فلما قدمنا مكة قام حين صلى الظهر فقال: إن رسول الله ﷺ قال: «إن أهل الكتابين افترقوا في دينهم على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين ملة – يعني الأهواء – كلها في النار...» الحديث. وزاد: «والله يا معشر العرب، لئن لم تقوموا بما جاء به نبيكم لغيركم من الناس أحرى ألاَّ يقوم به»[1]،

وأخرجه الدارمي[2] وابن أبي عاصم[3] والطبراني[4] والحاكم[5] من طرقٍ عن صفوان بن عمرو به نحوه.

سند الحديث حسن، رجاله كلهم ثقات، غير أزهر بن عبد الله قال الذهبي: «تابعي حسن الحديث، لكنه ناصبي ينال من علي رضي الله عنه»[6]. وحكى ابن حجر[7] عن الأزدي قوله: «يتكلمون فيه»، ثم تعقبه فقال: «لم يتكلموا إلا في مذهبه». ثم ذكر توثيق العجلي له وذكر ابن حبان له في الثقات، وقال في التقريب: «صدوق تكلموا فيه للنصب».

---

(١) المسند ١٣٤/٢٨ رقم ١٦٩٣٧.

(٢) سنن الدارمي ٧٨/٢.

(٣) السنة ٣٣/١.

(٤) المعجم الكبير ٣٧٦/١٩-٣٧٧ رقم ٨٨٤، ٨٨٥.

(٥) المستدرك ١٢٨/١.

(٦) الميزان ١٧٣/١.

(٧) التهذيب ٢٠٤/١-٢٠٥.

وقد حسن ابن حجر سند هذا الحديث فقال في تخريج الكشاف[1]: «وإسناده حسن»، قال الألباني[2]: «وإنما لم يصححه لأن أزهر بن عبد الله هذا لم يوثقه غير العجلي وابن حبان». وقد صححه الألباني في تخريج السنة[3].

والظاهر أنه صححه لشواهده، ومنها حديث أبي هريرة السابق، وقد ساق الحاكم أسانيدها ثم قال[4]: «وهذه أسانيد تقام بها الحجة في تصحيح الحديث»، ووافقه الذهبي[5].

٣- عن عوف بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، فواحدة في الجنة وسبعون في النار، وافترقت النصارى على ثنتين وسبعين فرقة، فإحدى وسبعون في النار وواحدة في الجنة، والذي نفس محمد بيده لتفترقن أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، واحدة في الجنة وثنتان وسبعون في النار، قيل: يا رسول الله، من هم؟ قال: الجماعة». أخرجه ابن ماجه[6] قال: حدثنا عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير الحمصي، ثنا عباد بن يوسف، ثنا صفوان بن عمرو، عن راشد بن سعد، عن عوف بن مالك... فذكره، وأخرجه ابن أبي عاصم[7] والطبراني[8] واللالكائي[9] كلهم من طريق عمرو بن عثمان به.

---

(١) الكاف الشاف ٦٣.

(٢) الصحيحة رقم ٢٠٤.

(٣) ظلال الجنة مع السنة ١/٧، ٨.

(٤) المستدرك ١/١٢٨.

(٥) تلخيص المستدرك مع المستدرك ١/١٢٨.

(٦) سنن ابن ماجه، كتاب الفتن ٣٩٩٢.

(٧) السنة ١/٣٢ رقم ٦٣.

(٨) المعجم الكبير ١٨/٧٠.

(٩) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١/١٠١ رقم ١٤٩.

رجال الإسناد ثقات، وعباد بن يوسف حكى الذهبي[1] توثيقه عن ابن ماجه، وذكره ابن حبان[2] في الثقات، وقال ابن عدي[3]: «روى أحاديث ينفرد بها»، وقال الذهبي[4]: «صدوق يغرب»، وقال ابن حجر[5]: «مقبول».

والذي يظهر أن حديثه هذا حسن، لأنه ليس من أفراده لتي أشار إليها ابن عدي والذهبي، وقال الألباني[6]: «سند هذا الحديث جيد، رجاله كلهم ثقات، غير عباد بن يوسف، وهو ثقة إن شاء الله». و الحديث صحيح بشواهده السابقة واللاحقة، إن شاء الله.

٤– عن عوف بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ستفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة، أعظمها فتنة على أمتي قوم يقيسون الأمور برأيهم يحرمون الحلال ويحلون الحـــرام». أخرجه البزار[7] قال: حدثنا عمر بن الخطاب السجستاني، ثنا نعيم بن حماد، ثنا عيسى بن يونس، عن حريز بن عثمان، عن عبد الرحمن بن جبر بن نفير عن أبيه عن عوف بن مالك... فذكره، وأخرجه الطبراني[8] والحاكم[9] والخطيب البغدادي[10] وابن عبد البر[11] وابن

---

(١) الميزان ٣٨٠/٢.

(٢) انظر: تهذيب التهذيب ١١٠/٥.

(٣) الكامل ١٦٥١/٤-١٦٥٢.

(٤) الكاشف ٥٧/٢.

(٥) التقريب ١٨٢/٢.

(٦) تخريج السنة مع السنة ٣٢/١، والصحيحة ٤٨٠/٣ رقم ١٤٩٢.

(٧) كشف الأستار ٩٨/١. ووقع فيه: «يحيى بن يونس»، وهو تصحيف.

(٨) المعجم الكبير ٥٠/١٨-٥١.

(٩) المستدرك ٤٣٠/٤.

(١٠) الفقيه والمتفقه ١٧٩/١-١٨٠.

(١١) جامع بيان العلم ٨٩١/٢.

عدي[1] كلهم من طرق عن نعيم بن حماد به.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

وعزاه الهيثمي[2] للبزار والطبراني وقال: «رجاله رجال الصحيح».

قلت: مدار الإسناد على نعيم بن حماد، وهو كثير الوهم، وقد عدَّ بعض أهل العلم هذا الحديث من أوهامه:

قال محمد بن علي المروزي[3]: «سألت يحيى بن معين عنه – يعني هذا الحديث – فقال: ليس له أصل، قلت: فنعيم؟ قال: ثقة، قلت: كيف يحدث ثقة بباطل؟ قال: شُبِّه له».

وقال ابن عبد البر[4]: «هذا عند أهل العلم بالحديث حديث غير صحيح، حملوا فيه على نعيم بن حماد، وقال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين: حديث عوف ابن مالك هذا لا أصل له».

وقال عبد الغني بن سعيد المصري[5]: «كل من حدث به عن عيسى بن يونس غير نعيم بن حماد إنما أخذه من نعيم، وبهذا الحديث سقط نعيم عند كثير من أهل العلم بالحديث، إلا أن يحيى بن معين لم يكن ينسبه للكذب، بل كان ينسبه إلى الوهم».

وذكر ابن عدي[6] هذا الحديث في جملة ما أنكر عليه، بل حكى عن شيخه ابن حماد الدولابي أنه اتهمه بوضعه. لكن ابن عدي بعد أن ساق الأحاديث التي أنكرت عليه قال: «ولنعيم بن حماد غير ما ذكرت، وقد أثنى عليه قوم، وضعفه

---

(١) الكامل ٧/٢٤٨٣.

(٢) مجمع الزوائد ١/١٧٩.

(٣) تهذيب التهذيب ١٠/٤٦٠.

(٤) جامع بيان العلم ٢/٨٩١.

(٥) تهذيب التهذيب ١٠/٤٦١.

(٦) الكامل ٧/٢٤٨٣-٢٤٨٥.

قوم، وكان ممن يتصلّب في السنة، ومات في محنة القرآن في الحبس، وعامة ما أنكر عليه هو هذا، وأرجو أن يكون في حديثه مستقيمًا».

وقال الحافظ ابن حجر: «أما نعيم فقد ثبتت عدالته وصدقه، ولكن في حديثه أوهام معروفة، وقد قال فيه الدارقطني: إمام أهل السنة كثير الوهم»[1].

فالحاصل أن الحديث بهذا السياق لا يثبت، ونعيم بن حماد قد وهم فيه، وليس يتهم بوضعه، بل شُبِّه له كما قال إمام أهل الصنعة يحيى بن معين.

وقد جاء الحديث من وجه آخر عن جبير بن نفير وبسياق آخر:

قال الطبراني[2]: حدثنا يحيى بن عبد الباقي، ثنا يوسف بن عبد الرحمن المروذي، ثنا أبو تقي عبد الحميد بن إبراهيم الحمصي، ثنا معدان بن سليم الحضرمي، عن عبد الرحمن بن نجيح، عن أبي الزاهرية، عن جبير بن نفير عن عوف بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «كيف أنت يا عوف إذا افترقت هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، واحدة في الجنة وسائرها في النار؟ قلت: ومتى ذلك يا رسول الله؟ قال: إذا كثرت الشرط، وملكت الإماء، وقعدت الحملان على المنابر، واتخذ القرآن مزامير، وزخرفت المساجد..» في حديث طويل.

وهو ضعيف أيضاً بهذا السياق، فقد عزاه الهيثمي[3] للطبراني وقال: «فيه عبد الحميد بن إبراهيم، وثقه ابن حبان، وهو ضعيف، وفيه جماعة لم أعرفهم».

قلت: عبد الحميد ضعفه النسائي[4]، وقال ابن حجر[5]: «صدوق إلا أنه ذهب كتبه فساء حفظه». وشيخ الطبراني وثقه الخطيب[6]، وأبو الزاهرية هو

(١) التهذيب ٤٦٣/١٠.

(٢) المعجم الكبير ٥١/١٨.

(٣) مجمع الزوائد ٣٢٣/٧-٣٢٤.

(٤) الميزان ٥٣٧/٢.

(٥) التقريب ٢٩٥/٢.

(٦) تاريخ بغداد ٢٢٧/١٤.

حدير بن كريم: صدوق كما في التقريب[١]. وجبير بن نفير ثقة كما سبق، وباقي رجال الإسناد لم أقف على تراجمهم، فالإسناد ضعيف.

٥- عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن بني إسرائيل افترقت على إحدى وسبعين فرقة، وإن أمتي ستفترق على ثنتين وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة». أخرجه ابن ماجه[٢] قال: حدثنا هشام ابن عمار، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا أبو عمرو، ثنا قتادة، عن أنس... فذكره. وأخرجه ابن أبي عاصم[٣] عن هشام بن عمار به مختصرًا.

وقال البوصيري رحمه الله: «سند ابن ماجه صحيح، رجاله ثقات»[٤].

وقد تعقبه الألباني رحمه الله فقال: «في تصحيحه نظر»[٥]. ويعني: لحال هشام بن عمار، فقد قال في تخريج السنة: «حديث صحيح، ورجاله ثقات على ضعف في هشام بن عمار»[٦].

قلت: وهشام بن عمار قد وثقه ابن معين وغيره، لكن قال أبو حاتم: «صدوق قد تغيّر، فكان كل ما لُقّنه تلقن»[٧]. ولذلك قال الذهبي: «صدوق مكثر، له مناكير»[٨]. وقال ابن حجر في التقريب: «صدوق كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح».

ومن كان ذلك حاله لا يرتقي حديثه إلى درجة الصحة.

---

(١) التقريب ١/٢٥٦.

(٢) سنن ابن ماجه، كتاب الفتن ٣٩٩٣.

(٣) السنة ١/٣٢.

(٤) حكاه الألباني في السلسلة الصحيحة حديث رقم ٢٠٤.

(٥) المصدر السابق.

(٦) ظلال الجنة في تخريج السنة مع السنة ١/٣٢.

(٧) الميزان ٤/٣٠٢.

(٨) المصدر السابق.

وفي السند أيضاً قتادة مشهور بالتدليس[١]، ولم يصرح بالسماع.

لكن للحديث طرق أخرى عن أنس، فقد جاء عنه من رواية زياد بن عبد الله النميري وسعيد بن أبي هلال وزيد بن أسلم ويحيى بن سعيد وعبد العزيز بن صهيب. وبعض تلك الطرق صالح للاعتبار.

فرواية النميري أخرجها الإمام أحمد قال: حدثنا وكيع، ثنا عبد العزيز – يعني الماجشون – عن صدقة بن يسار، عن النميري عن أنس... فذكره[٢].

ورجال الإسناد كلهم ثقات غير النميري، وهو زياد بن عبد الله، فقد اختلف في حاله، قال ابن معين: لا بأس به، ومرة ضعفه، وضعفه أبو داود وقال: يكتب حديثه ولا يحتج به[٣]. وذكر ابن عدي له عدة أحاديث ثم قال: «والذي ذكر من حديثه مما يروى عنه فيه نظر، والبلاء منهم لا منه، وعندي أنه إن روى عنه ثقة فلا بأس بحديثه»[٤].

قلت: والراوي عنه هذا الحديث صدقة بن يسار الجزري، وهو ثقة[٥].

ورواية سعيد بن أبي هلال أخرجها الإمام أحمد أيضاً قال: حدثنا حسن، ثنا ابن لهيعة، ثنا خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال عن أنس... فذكره، وزاد فيه: «فهلك إحدى وسبعون وتخلص فرقة. قالوا: يا رسول الله، من تلك الفرقة؟ قال: الجماعة، الجماعة»[٦].

ورجال إسناده ثقات غير ابن لهيعة، وقد صرح هنا بالسماع، فأمن تدليسه، لكنه موصوف بالاختلاط أيضاً، وفي السند علة أخرى وهي الانقطاع بين سعيد بن

(١) جامع التحصيل ٣١٢.

(٢) المسند ١٩/٢٤١ رقم ١٢٢٠٨.

(٣) انظر للأقوال السابقة: تهذيب الكمال ٩/٤٩٢.

(٤) الكامل ٤/١٠٤٤–١٠٤٥.

(٥) انظر: التقريب ٢/١٣٩.

(٦) المسند ١٩/٤٦٢ رقم ١٢٤٧٩.

أبي هلال وأنس، قال المزي[1] في روايته عن أنس: «يقال مرسلة». وجزم ابن حجر[2] بإرسالها. لكن هذا الطريق يصلح في المتابعات أيضاً. وللزيادة في آخر الحديث من هذا الوجه شاهد من حديث معاوية وعوف، وسبقا.

ورواية يحيى بن سعيد أخرجها الطبراني قال: حدثنا عيسى بن محمد السمسار الواسطي، ثنا وهب بن بقية، ثنا عبد الله بن سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «تفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلهم في النار إلا واحدة. قالوا: وما تلك الفرقة؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي»[3]. وأخرجه عن محمود عن وهب بن بقية به مثله[4]. وأخرجه أسلم ابن سهل الواسطي عن وهب بن بقية به مثله[5]. وأخرجه العقيلي عن أسلم بن سهل به، وقال: «ليس له من حديث يحيى بن سعيد أصل، وإنما يعرف هذا الحديث من حديث الإفريقي»[6].

وإعلال العقيلي للحديث حكاه الذهبي عنه في الميزان بلفظ: «وإنما يعرف هذا بابن أنعم الإفريقي عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو». اهـ.

والعقيلي متعقب بأن الحديث معروف أيضاً من حديث أنس، فقد جاء عنه من عدة طرق كما سبق، ولا يقل عن درجة الحسن، ومعروف كذلك عن غير واحد من الصحابة كما سبق.

ورواية زيد بن أسلم أخرجها أبو يعلى قال: حدثنا محمد بن بكار ثنا أبو معشر، عن يعقوب بن زيد بن طلحة، عن زيد بن أسلم، عن أنس بن مالك

---

(١) تهذيب الكمال ٩٥/١١.

(٢) تهذيب التهذيب ٩٤/٤.

(٣) المعجم الصغير ٢٩/٢ رقم ٧٢٤، والأوسط ١٣٧/٥ رقم ٤٨٨٦.

(٤) الأوسط ٢٢/٨ رقم ٧٨٤.

(٥) تاريخ واسط ١٩٦.

(٦) الضعفاء ٢٦٢/٢.

رضي الله عنه فذكر افتراق بني إسرائيل ثم قال: «وتعلو أمتي على الفرقتين جميعاً بملة، اثنان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة، قالوا: من هم يا رسول الله؟ قال: الجماعة»[1].

قال يعقوب بن زيد: وكان علي بن أبي طالب رضي الله عنه إذا حدث هذا الحديث عن رسول الله ﷺ تلا معه قرآناً: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ﴾. ثم ذكر أمة عيسى – عليه السلام – فقال: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَٰبِ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِم...﴾ الآية، ثم ذكر أمتنا فقال: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ﴾، وأخرجها الآجري[2] من طريقين عن أبي معشر به نحوه.

وعزاه الهيثمي[3] لأبي يعلى وقال: «فيه أبو معشر، وفيه ضعف».

قلت: أبو معشر هو نجيح بن عبد الرحمن السندي، قال الإمام أحمد: كان صدوقًا لكنه لا يقيم الإسناد. وقال مرة: مضطرب لا يقيم الإسناد، ولكن أكتب حديثه أعتبر به. وقال أبو حاتم: صالح لين الحديث، محله الصدق. وقال أبو زرعة: صدوق في الحديث وليس بالقوي[4]. وقال ابن عدي: «أبو معشر مع ضعفه يكتب حديثه»[5].

فهذا الإسناد صالح للمتابعة أيضاً.

أما رواية عبد العزيز بن صهيب فقد أخرجها الآجري[6] من طريق سويد ابن سعيد قال: حدثنا مبارك بن سحيم عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس فذكره بنحوه.

(١) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ٣/٢٨٥.

(٢) الشريعة للآجري، باب ذكر افتراق الأمم ص١٦.

(٣) مجمع الزوائد ٧/٢٧٨.

(٤) انظر للأقوال السابقة: تهذيب التهذيب ١٠/٤٢٠ وما بعدها.

(٥) الكامل ٧/٢٥١٦-٢٥١٩.

(٦) الشريعة، باب ذكر افتراق الأمم ص١٧.

وسنده ضعيف جدًا، فيه مبارك بن سحيم، قال ابن عبد البر: «أجمعوا على أنه ضعيف متروك»[1]. وقال ابن حجر في التقريب: «متروك»، وفيه أيضًا سويد بن سعيد قال ابن حجر: «صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن». وبه أعله[2] الألباني، لكن شيخه أشدُّ ضعفًا منه كما سبق، فهذا الطريق غير صالح للاعتبار، وللحديث طرق أخرى لا تخلو أسانيدها من متروك أو متهم بالوضع، لذلك أعرضت عن ذكرها، وللحديث شواهد أخرى، منها حديث عبد الله بن عمرو الآتي، فالحديث صحيح بمجموع طرقه وشواهده، والله أعلم.

٦- عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إن بني إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار إلا ملة واحدة، قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي». أخرجه الترمذي[3] قال: حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا أبو داود الحفري، عن سفيان الثوري، عن عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، عن عبد الله بن زيد، عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل، حذو النعل بالنعل، حتى إن كان منهم من أتى أمه علانية لكان في أمتي من يصنع ذلك، وإن بني إسرائيل تفرقت...» الحديث.

وقال الترمذي: «هذا حديث مفسر غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه».
وأخرجه الطبراني[4] والحاكم[5] واللالكائي[6] والآجري[7] كلهم من طرق عن

---

(١) تهذيب التهذيب ٤١٩/١٠.
(٢) الصحيحة رقم ٢٠٤.
(٣) سنن الترمذي، كتاب الإيمان ٢٦٤١.
(٤) المعجم الكبير ٣٠/١٣ رقم ٦٢.
(٥) المستدرك ١٢٨/١، ٢٦/٥.
(٦) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٩٩/١.
(٧) الشريعة، باب ذكر افتراق الأمم ص١٥.

سفيان الثوري به نحوه.

وقـال البغوي[1] رحمه الله: «وثبت عن عبـد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: إن بني إسرائيل تفرقت...» الحديث.

قلت: في سنده عبد الرحمن بن زياد مختلف فيه، قال البخاري: مقارب الحديث، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن الإفريقي وابن لهيعة فقالا: ضعيفان، وأثبتهما الإفريقي. وقال يعقوب بن سفيان: لا بأس به[2]، وأعل الألباني الحديث به فقال: «علته عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، وهو ضعيف»[3].

لكن التوسط في أمره أن حديثه حسن لغيره، فله شواهد كثيرة كما سبق.

٧– عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «افترقت بنو إسرائيل على إحدى وسبعين ملة، ولن تذهب الليالي والأيام حتى تفترق أمتي على مثلها، أو قال: عن مثل ذلك، وكل فرقة منها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة». أخرجه عبد بن حميد[4] قال: حدثنا أحمد بن يونس، ثنا أبو بكر بن عياش، عن موسى بن عبيدة الربذي، عن عبد الله بن عبيدة، عن بنت سعد، عن أبيها فذكره.

وأخرجه البزار[5] عن يوسف بن موسى قال: حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس عن أبي بكر بن عياش به، إلا أنه قال: عائشة بنت سعد عن أبيها، فذكره وليس عنده: «أو قال عن مثلها، وكل فرقة في النار...».

وأخرجه الآجري[6] من طريق زهير بن محمد المروزي قال: حدثنا أحمد بن

---

(١) شرح السنة ٢١٣/١.

(٢) انظر للأقوال السابقة: تهذيب التهذيب ١٧٣/٦.

(٣) المشكاة ٦١/١ هامش (١).

(٤) المسند ١٨١/١/١ رقم ١٤٨.

(٥) المسند ٣٧/٤ رقم ١١٩٩.

(٦) الشريعة، باب افتراق الأمم ص١٧.

عبد الله بن يونس قال: ثنا أبو بكر بن عياش بسند عبد بن حميد ولفظه.

في الإسناد موسى بن عبيدة الربذي، وهو ضعيف كما في التقريب[1].

وبقية رجاله ثقات، أحمد بن يونس هو أحمد بن عبد الله بن يونس كما عند البزار والآجري، وهو ثقة[2]، وبنت سعد هي عائشة بنت سعد كما في سند البزار، وهي ثقة[3]، لكن أصل الحديث دون عدد الفرق حسن لشواهده من حديث معاوية وأنس وغيرهما رضي الله عنهم أجمعين.

٨- عن أبي أمامة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «تفرقت بنو إسرائيل على إحدى وسبعين فرقة، كلها في النار إلا السواد الأعظم»، فقال رجل إلى جنبي: يا أبا أمامة، أما ترى السواد الأعظم ما يصنعون؟ قال: عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا...﴾ الآية. السمع والطاعة خير من المعصية والفرقة، يقضون لنا ثم يقتلوننا»، قال: فقلت له: هذا الحديث حدثت به شيئاً سمعته من رسول الله ﷺ أو تقوله عن رأيك؟ قال: إني إذًا لجريء إن حدثتكم ولم أسمعه من رسول الله ﷺ، سمعته منه مرتين أو ثلاثًا حتى قالها سبعًا.

أخرجه الحارث بن أبي أسامة قال: حدثنا خلف بن الوليد، ثنا أبو جعفر، عن أبي غالب قال: كنت بدمشق فجيء بسبعين رأسًا من الحرورية فنصبت، فجاء أبو أمامة رضي الله عنه فدخل المسجد فصلى ركعتين، ثم خرج فوقف عليهم فجعل يهريق عبرته ساعةً ثم قال: ما يصنع إبليس بأهل الإسلام؟ - ثلاث مرات - ثم قال: يا أبا غالب، إنك ببلد أَهْوِيَتُه كثيرة ومَهُولاثه كثير، قلت: أجل، قال: أعاذك الله منهم، قلت: ولم تهريق عبرتك؟ قال: رحمة لهم إنهم كانوا من أهل الإسلام، ثم قال: تقرأ سورة آل عمران؟ قلت: نعم، قال: اقرأ

(١) التقريب ٣/٤٣٧.

(٢) التقريب ١/٦٧.

(٣) التقريب ٤/٤٢٥.

هذه الآية: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ﴾، قال: كان هؤلاء في قلوبهم زيغ فزيغ بهم، ثم قرأ ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ...﴾ الآية، قلت: أهم هؤلاء؟ قال: نعم، قال رسول الله ﷺ: «تفرقت بنو إسرائيل..» الحديث[١].

وقال: حدثنا داود بن عمرو، ثنا أبو شهاب عبد ربه بن نافع، عن عمرو ابن قيس الملائي عن داود بن السليل عن أبي غالب قال: «كنت في البصرة زمن عبد الملك فجيء برؤوس الخوارج...»[٢] فذكره نحوه، وأخرجه ابن أبي عاصم[٣] والطبراني[٤] والبيهقي[٥] من طرقٍ عن أبي غالب به.

ومدار السند على أبي غالب صاحب أبي أمامة، واسمه حزور، وقيل غير ذلك، وهو مختلف فيه، فقد وثقه موسى بن هارون والدارقطني وقال ابن معين: صالح، وضعفه النسائي وأبو حاتم وابن حبان[٦]. وقال ابن عدي[٧]: لم أر في أحاديثه حديثاً منكرًا جدًّا، وأرجو أن لا بأس به، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يخطئ.

والذي يترجح لي أن المرفوع من حديثه حسن لشواهده السابقة.

٩– عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن في أمتي نيِّفًا وسبعين داعيًا كلهم يدعو إلى النار، لو أشاء لأنبأتكم بآبائهم وقبائلهم».

---

(١) المطالب العالية (المسندة) ٣/٢٨٤ رقم ٢٩٨٩، وبغية الباحث بزوائد مسند الحارث ٢/٧١٦ رقم ٧٠٦.

(٢) المصدر السابق.

(٣) السنة ١/٣٤ رقم ٦٨.

(٤) المعجم الكبير ٨/٣٢١، ٣٢٧، ٣٢٨.

(٥) السنن ٨/١٨٨.

(٦) انظر للأقوال السابقة: تهذيب التهذيب ١٢/١٩٧.

(٧) الكامل ٢/٨٦٠–٨٦١.

أخرجه أبو يعلى[1] قال: حدثنا واصل بن عبد الأعلى، ثنا ابن فضيل، عن ليث، عن سعيد بن عامر، عن ابن عمر... فذكره.

قال البوصيري[2]: «رواه أبو يعلى الموصلي بسند ضعيف لضعف ليث بن أبي سليم».

وقال الهيثمي[3]: «رواه أبو يعلى، وفيه ليث بن أبي سليم، وهو مدلس، وبقية رجاله ثقات».

قلت: ليس الطعن في حديث ليث بن أبي سليم من جهة تدليسه فحسب، بل لسوء حفظه وتخليطه، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: ليث لا يشتغل به، هو مضطرب الحديث. وقال أحمد: ليث لا يفرح بحديثه، وقال أبو عبد الله الحاكم: مجمع على سوء حفظه.

لكن ضعفه هذا لا يوجب تركه، قال البزار: كان أحد العباد، إلا أنه أصابه اختلاط فاضطرب حديثه، وإنما تكلم فيه أهل العلم بهذا، وإلا فلا نعلم أحداً ترك حديثه. وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وقد روى عنه شعبة والثوري، ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه[4].

وحديثه هذا دون قوله: «لو أشاء...» شواهد كثيرة سبقت، يرتقي بها إلى مرتبة الحسن، والله أعلم.



(١) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (المسندة) ٢٨٦/٣.

(٢) ٢٩٦/٦ رقم ٤٤٠٧.

(٣) مجمع الزوائد ٢٥٩/٧.

(٤) انظر للأقوال السابقة: تهذيب التهذيب ٤٦٥/٨-٤٦٨.

الفصل الثاني: الأحاديث التي حكت دعوة النبي ﷺ ربه أن يجنب أمته التفرق وأنه لم يستجب له

١٠ – عن ثَوْبَانَ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللهَ زَوَى[١] لِي الأَرْضَ، فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَإِنَّ أُمَّتِي سَيَبْلُغُ مُلْكُهَا ما زُوِيَ لِي منها، وَأُعْطِيتُ الْكَنْزَيْنِ الأَحْمَرَ وَالأَبْيَضَ[٢]، وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي لأُمَّتِي أَنْ لاَ يُهْلِكَهَا بِسَنَةٍ بِعَامَّةٍ، وَأَنْ لاَ يُسَلِّطَ عليهم عَدُوًّا من سِوَى أَنْفُسِهِمْ فَيَسْتَبِيحَ بَيْضَتَهُمْ، وَإِنَّ رَبِّي قَالَ: يا محمد إني إذا قَضَيْتُ قَضَاءً فإنه لاَ يُرَدُّ، وَإِنِّي أَعْطَيْتُكَ لأُمَّتِكَ أَنْ لاَ أُهْلِكَهُمْ بِسَنَةٍ بِعَامَّةٍ، وَأَنْ لاَ أُسَلِّطَ عليهم عَدُوًّا من سِوَى أَنْفُسِهِمْ يَسْتَبِيحُ بَيْضَتَهُمْ[٣]، وَلَوِ اجْتَمَعَ عليهم مَنْ بِأَقْطَارِهَا، حتى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يُهْلِكُ بَعْضًا، وَيَسْبِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا». أخرجه مسلم[٤] عن أبي الرَّبِيعِ الْعَتَكِيِّ وَقُتَيْبَةَ بن سَعِيدٍ كلاهما عن حَمَّادِ بن زَيْدٍ عن أَيُّوبَ عن أبي قِلاَبَةَ عن أبي أَسْمَاءَ الرَّحَبِيِّ عن ثَوْبَانَ فذكره.

وأخرجه الترمذي[٥] عن قتيبة بن سعيد به مثله، وقال: «حسن صحيح»، وأخرجه ابن حبان[٦] عن محمد بن عبد الله بن الجنيد عن قتيبة به بزيادة في آخره على نحو ما سيأتي عند أبي داود.

---

(١) زوى لي الأرض: أي جمعها. انظر: النهاية في غريب الحديث ٢/٣٢٠.

(٢) الأحمر والأبيض: أي الذهب والفضة، والذهب كنوز الروم، والفضة كنوز الفرس. النهاية ١/٤٣٨.

(٣) يستبيح بيضتهم: أي يستأصلهم ويهلكهم جميعهم. النهاية ١/١٧٢.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الفتن ٢٨٨٩.

(٥) سنن الترمذي، كتاب الفتن ٢١٧٦.

(٦) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٩/١٨٠ رقم ٧١٩٤.

وأخرجه أبو داود[1] عن سليمان بن حرب ومحمد بن عيسى كلاهما عن حماد بن زيد به مثله، وزاد: «وإنما أخاف على أمتي الأئمة المضلين، وإذا وضع السيف في أمتي لم يرفع عنها إلى يوم القيامة، ولا تقوم الساعة حتى تلحق قبائل من أمتي بالمشركين، وحتى تعبد قبائل من أمتي الأوثان، وإنه سيكون في أمتي كذابون ثلاثون كلهم يزعم أنه نبي، وأنا خاتم النبيين لا نبيَّ بعدي، ولا تزال طائفة من أمتي ظاهرين لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله».

وأخرجه مسلم[2] من طرقٍ عن معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن أبي قلابة بنحو لفظه السابق، وأخرجه ابن ماجه[3] عن سعيد بن بشير عن قتادة به بنحو لفظ أبي داود.

وهذه الزيادة عزاها شيخ الإسلام ابن تيمية[4] للبرقاني في صحيحه، وهي صحيحة أيضاً بسند أبي داود، وقد صححها الألباني[5].

١١- عن شداد بن أوس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إن الله عز وجل زوى لي الأرض فرأيت مشارقها ومغاربها، وإن ملك أمتي سيبلغ ما زُوِيَ لي منها، وإني أعطيت الكنزين الأبيض والأحمر، وإني سألت ربي عز وجل أن لا يهلك أمتي بسنة بعامة وأن لا يسلط عليهم عدوًّا فيهلكهم بعامة وأن لا يَلبسهم شيعاً ولا يذيق بعضهم بأس بعض، وقال: يا محمد، إني إذا قضيت قضاءً فإنه لا يُردُّ، وإني قد أعطيتك لأمتك أن لا أهلكهم بسنة بعامة، ولا أسلط عليهم عدوًّا من سواهم فيهلكهم بعامة، حتى يكون بعضهم يهلك بعضاً، وبعضهم يقتل

(١) سنن أبي داود، كتاب الفتن ٤٢٥٢.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الفتن ٢٨٨٩.

(٣) سنن ابن ماجه، كتاب الفتن ٣٩٥٢.

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم، ٣٤.

(٥) صحيح سنن أبي داود ٣/٩-١٠ رقم ٤٢٥٢.

بعضاً، وبعضهم يسبي بعضاً».

قال: وقال النبي ﷺ: «وإني لا أخاف على أمتي إلا الأئمة المضلين، فإذا وضع السيف في أمتي لم يرفع إلى يوم القيامة». أخرجه أحمد[١] قال: حدثنا عبد الرزاق، قال معمر: أخبرني أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أبي أسماء الرحبي عن شداد بن أوس فذكره، وأخرجه البزار[٢] عن أحمد بن منصور بن سيار عن عبد الرزاق به، وأخرجه الطبري[٣] من طريق الحسن بن يحيى عن عبد الرزاق به نحوه، وأخرجه[٤] عن محمد بن عبد الأعلى عن محمد بن ثور عن معمر به نحوه. وقال الحافظ ابن حجر[٥]: «إسناده صحيح».

قلت: لكن البزار أشار إلى إعلاله حيث قال: «وهذا الحديث رواه حماد ابن زيد وعباد بن منصور عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان عن النبي ﷺ، وهو الصواب. ورواه قتادة عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان عن النبي ﷺ»[٦].

فقول البزار: «وهو الصواب» يعني تخطئة وتوهيم الراوي الذي جعله من حديث شداد، ويتأيد كلام البزار بشهادة النقاد للراوي الذي أسنده إلى ثوبان – وهو حماد بن زيد – بالإتقان لحديث الشيخ الذي وقع عليه الاختلاف، وهو أيوب. قال الإمام أحمد رحمه الله: «ليس أحد أثبت في أيوب من حماد بن زيد، من خالفه من الناس جميعاً فالقول قوله في أيوب»[٧]. وقال يعقوب بن شيبة:

---

(١) المسند ٣٣٩/٢٨ رقم ١٧١١٥.

(٢) البحر الزخار ٤١٣/٨ رقم ٣٤٨٧.

(٣) تفسير الطبري ٢٢٣/٧.

(٤) المصدر السابق.

(٥) الفتح ٢٩٣/٨.

(٦) البحر الزخار ٤١٤/٨-٤١٥.

(٧) تهذيب التهذيب ١٠/٣.

«يعد من المتثبتين في أيوب خاصة»[1]. وقد تابع حماد بن زيد في جعله من حديث ثوبان قتادة عن أبي قلابة كما ذكر ذلك البزار. ورواية حماد بن زيد ومتابعة قتادة قد أخرجهما الإمام مسلم في صحيحه، كما سبق في تخريج حديث ثوبان قبله.

أما رواية معمر التي أسند الحديث فيها لشداد بن أوس فيظهر أنها وهم كما أشار البزار، فقد حكم بعض النقاد على حديث معمر عن البصريين بأن فيه وهماً، وهذا منه. قال أبو حاتم الرازي: «ما حدَّث معمر بالبصرة فيه أغاليط»[2]، وقال يحيى بن معين: «إذا حدث معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهري وابن طاوس فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة والبصرة فلا»[3].

وبناء على ما سبق فالحديث محفوظ من ثوبان، وهو مخرج عند مسلم كما سبق، أما حديث شداد بن أوس فهو شاذ، والله أعلم.

١٢– عن خَبَّابِ بن الأَرَتِّ رضي الله عنه قال: «صلى رسول الله ﷺ صَلاةً فَأَطَالَهَا، قالوا: يا رَسُولَ الله صَلَّيْتَ صَلاةً لم تَكُنْ تُصَلِّيهَا؟ قال: أَجَلْ، إنَّهَا صَلاةُ رَغْبَةٍ وَرَهْبَةٍ، إنِي سَأَلْتُ الله فيها ثَلاثًا فَأَعْطَانِي اثْنَتَيْنِ وَمَنَعَنِي وَاحِدَةً، سَأَلْتُهُ أَنْ لاَ يُهْلِكَ أُمَّتِي بِسَنَةٍ فَأَعْطَانِيهَا، وَسَأَلْتُهُ أَنْ لاَ يُسَلِّطَ عليهم عَدُوًّا من غَيْرِهِمْ فَأَعْطَانِيهَا، وَسَأَلْتُهُ أَنْ لاَ يُذِيقَ بَعْضَهُمْ بَأْسَ بَعْضٍ فَمَنَعَنِيهَا». أخرجه الترمذي[4] قال: حدثنا محمد بن بَشَّار، حدثنا وَهْبُ بن جَرِير، حدثنا أبي قال: سمعت النُّعْمَانَ بن رَاشد يحدث عن الـزُّهْرِيِّ، عن عبـد الله بن الحارث، عن عبد الله بن خَبَّاب بن الأَرَتِّ، عن أبيه فذكره.

(١) المصدر السابق ٣/١١.

(٢) المصدر السابق ١٠/٢٤٥.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) سنن الترمذي، كتاب الفتن ٢١٧٥.

وأخرجه الطبراني[١] من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي عن وهب بن جرير به مثله، وأخرجه النسائي[٢] عن عمر بن عثمان بن سعيد بن كثير قال: حدثنا أبي وبقية قالا: حدثنا ابن أبي حمزة قال: حدثني الزهري قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن الحارث عن عبد الله بن خباب بن الأرت به نحوه، وقال في آخره: ((وسألت ربي ألا يلبسنا شيعاً فمنعنيها)).

وأخرجه في الكبرى[٣] عن عمرو بن عثمان به، إلا أنه قال: ((عبد الله بن عبد الله بن الحارث)) (مكبراً).

وأخرجه أحمد[٤] عن علي بن عياش الحمصي وأبي اليمان كلاهما عن شعيب بن أبي حمزة به، وقال: ((عبيد الله بن عبد الله بن الحارث)) (مصغراً).

وأخرجه الطبراني[٥] من طريق أبي اليمان وعلي بن عياش الحمصي كلاهما عن شعيب به، إلا أنه وقع عنده: ((عبد الله بن عبد الله بن الحارث)) (مكبراً).

وأخرجه أحمد[٦] – ومن طريقه الطبراني[٧] – عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن صالح عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث به.

وأخرجه النسائي في الكبرى[٨] عن محمد بن يحيى بن عبد الله النيسابوري عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد به، إلا أنه وقع عنده ((عن عبد الله بن الحارث ابن نوفل عن عبد الله بن خباب)).

---

(١) المعجم الكبير ٤/٥٧ رقم ٣٦٢٣.

(٢) سنن النسائي (المجتبى) كتاب قيام الليل، باب إحياء الليل ٣/٢١٧.

(٣) السنن الكبرى، قيام الليل رقم ١٣٣٤.

(٤) المسند ٣٤/٥٣٢ رقم ٢١٠٥٣.

(٥) المعجم الكبير ٤/٦٥ رقم ٣٦٢١.

(٦) المسند ٣٤/٥٣٥ رقم ٢١٠٥٥.

(٧) المعجم الكبير ٤/٦٥ رقم ٣٦٢٢.

(٨) السنن الكبرى، قيام الليل رقم ١٣٣٥.

وأخرجه ابن حبان[1] من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد به، إلا أنه وقع عنده: «عن عبيد الله بن عبد الله بن الحارث» (مصغراً).

وأخرجه الطبري[2] من وجه آخر قال: حدثنا محمد بن عبد الأعلى قال: ثنا محمد بن ثور قال: ثنا معمر عن الزهري قال: راقب خباب بن الأرت – وكان بدرياً – النبيَّ ﷺ حتى إذا فرغ وكان في الصبح قال: يا رسول الله لقد رأيتك تصلي صلاةً ما رأيتك صليت مثلها؟ قال: «نعم، إنها صلاة رغب ورهب.» الحديث. سند الحديث صحيح، فرواته ثقات من رجال الصحيح غير عبد الله بن خباب، روى له الترمذي والنسائي، لكن قال أبو نعيم: «أدرك النبيﷺ، مختلف في صحبته، له رؤية»، وقال العجلي: «ثقة من كبار التابعين»[3].

والراوي عنه جاء في بعض الروايات «عبيد الله بن عبد الله بن الحارث» (مصغراً)، وفي بعضها «عبد الله بن عبد الله بن الحارث» (مكبراً)، وفي بعضها «عبد الله بن الحارث» بسقوط اسم أبيه، وهذا الاختلاف غير مؤثر، فمجيئه في بعض الروايات مصغراً وفي بعضها مكبراً فسِّر بأنه يطلق عليه كل من الاسمين، قال أبو حاتم: «يقال: عبيد الله وعبد الله، وعبد الله أصح»[4]. وأما من قال: «عبد الله بن الحارث» فيحمل على أنه نسبه لجده، وعلى فرض اختلاف من الرواة فإن من قال: «عبيد الله» أكثر وأحفظ فالقول قولهم، والله أعلم.

١٣– عن أبي بصرة الغفاري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «سألت ربي عز وجل أربعاً، فأعطاني ثلاثاً ومنعني واحدة، سألت الله عز وجل أن لا يجمع أمتي على ضلالة فأعطانيها، وسألت الله عز وجل أن لا يظهر عليهم

---

(١) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٩/١٧٩–١٨٠ رقم ٧١٩٢.

(٢) تفسير الطبري ٧/٢٢٣–٢٢٤.

(٣) انظر للأقوال السابقة: تهذيب التهذيب ٥/١٩٦.

(٤) تهذيب التهذيب ٥/٢٨٤، ٧/٢١–٢٢.

عدوًّا من غيرهم فأعطانيها، وسألت الله عز وجل أن لا يهلكهم بالسنين كما أهلك الأمم قبلهم فأعطانيها، وسألت الله عز وجل أن لا يلبسهم شيعاً ويذيق بعضهم بأس بعض فمنعنيها».

أخرجه الإمام أحمد[1] قال: حدثنا يونس قال: حدثنا ليث عن أبي وهب الخولاني عن رجلٍ قد سمّاه عن أبي بصرة الغفاري صاحب رسول الله ﷺ فذكره، وأخرجه الطبراني، ووقع عنده «عن أبي هانئ» بدل «أبي وهب»: قال[2]: حدثنا مطلب بن شعيب الأزدي، ثنا عبد الله بن صالح، حدثني الليث، عن أبي هانئ الخولاني، عمَّن حدَّثه عن أبي بصرة الغفاري فذكره بنحوه.

الحديث حسن بشواهده السابقة، في سنده راوٍ لم يسمَّ، وأبو وهب الخولاني المذكور في سند الإمام أحمد جاء كذلك في المسند وفي أطراف المسند[3] أيضاً، لكن الذي يترجح أنه مصحف عن «أبي هانئ الخولاني» الذي جاء على الصواب في سند الطبراني، وهو حميد بن هانئ، وقد نبه على ذلك محقق المسند. وحميد هذا قال عنه ابن حجر: «لا بأس به»[4]، وبقية رجاله ثقات.

١٤– عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ أقبل ذات يومٍ من العالية، حتى إذا مرَّ بمسجد بني معاوية دخل فركع فيه ركعتين وصلينا معه ودعا ربه طويلاً، ثم انصرف إلينا فقال ﷺ: سألت ربي أن لا يهلك أمتي بالسنة فأعطانيها، وسألته أن لا يهلك أمتي بالغرق[5] فأعطانيها، وسألته أن

---

(١) المسند ٤٥/٢٠٠، رقم ٢٧٢٢٤.

(٢) المعجم الكبير ٢/٣١٤ رقم ٢١٧١.

(٣) إطراف المسند المعتلي ٦/٧٩ رقم ٧٧٩١.

(٤) التقريب ١/٢٣٠.

(٥) قال القرطبي رحمه الله: «يعني ألا يهلك أمته جميعهم بطوفان كطوفان نوح عليه السلام حتى يغرقهم جميعهم، وهذا فيه بعدٌ، ولعل هذا اللفظ كان «بالعدو» فتصحف على بعض الرواة لقرب ما بينهما في اللفظ، ويدل على صحة ذلك أن هذا الحديث قد رواه عن النبي =

لا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها». أخرجه مسلم[1] من طريقين عن عبد الله بن نمير عن عثمان بن حكيم عن عامر بن سعيد عن أبيه.. فذكره. وأخرجه الإمام أحمد[2] عن عبد الله بن نمير به مثله.

وأخرجه ابن حبان[3] من طريق عبد الله بن هاشم الطوسي عن ابن نمير به، ولم يذكر سؤال النبي ﷺ ربه أن لا يهلك أمته بالغرق. وأخرجه مسلم[4] من طريق مروان بن معاوية عن عثمان بن حكيم به.

وأخرجه أحمد[5] عن يعلى بن عبيد الطنافسي، والبيهقي[6] والبغوي[7]

= ﷺ خباب بن الأرتّ وثوبان وغيرهما، وكلهم قال: بدل «الغرق» المذكور في هذا الحديث: «عدوا من غير أنفسهم»، والله تعالى أعلم». المفهم ٢١٩/٨.

قلت: لم أر من استبعد هذا اللفظ غير القرطبي رحمه الله، فقد فسره البيهقي رحمه الله بمثل ذلك كما في دلائل النبوة ٥٢٦/٦. ثم إن هذا اللفظ قد جاء في غير حديث سعد بن أبي وقاص أيضاً، فقد جاء في حديث معاذ رقم (١٥) وحديث ابن عباس رقم (٢١) رضي الله عنهما. وجاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه رقم (١٦)، وفيه: «وسألته أن لا يعذبهم بما عذب به الأمم قبلهم». وجاء في حديث خالد بن نافع رضي الله عنه رقم (١٧): «سألته أن لا يستحتكم بعذاب عذب به الأمم قبلكم». وهذا اللفظ يشمل الغرق. وقد أورد الحافظ ابن حجر الأحاديث التي جاء فيها ذكر الغرق ثم أورد حديث أبي هريرة وحديث خالد بن نافع، ثم قال: «ودخل في قوله: «بما عذب به الأمم قبلهم» الغرق كغرق قوم نوح وفرعون والهلاك بالريح كعاد.....» اهـ. الفتح ٢٩٣/٨.

(١) صحيح مسلم، الفتن ٢٨٩٠.

(٢) المسند ١٤٢/٣ رقم ١٥٧٤.

(٣) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ١٨٠/٩ رقم ٧١٩٣.

(٤) صحيح مسلم، الفتن ٢١/٢٨٩٠.

(٥) المسند ١٠٢/٣ رقم ١٥١٦.

(٦) دلائل النبوة ٥٢٦/٦.

(٧) شرح السنة ٢١٤/١٤-٢١٥.

كلاهما من طريق يعلى بن عبيد الطنافسي عن عثمان بن حكيم مثله.

١٥ – عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: صلى رسول الله ﷺ يوماً صلاةً فأطال فيها، فلما انصرف قلنا: يا رسول الله، أطلتَ اليوم الصلاة. قال: «إني صليت صلاة رغبة ورهبة، سألت ربي عز وجل لأمتي ثلاثًا فأعطاني ثنتين وردَّ عليَّ واحدة: سألته أن لا يسلط عليهم عدوًا من غيرهم فأعطانيها، وسألته أن لا يهلكهم غرقاً فأعطانيها، وسألته أن لا يجعل بأسهم بينهم فردَّها عليَّ».
أخرجه ابن ماجه[1] قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير وعلي بن محمد قالا: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش عن رجاء الأنصاري عن عبد الله بن شداد بن الهاد عن معاذ... فذكره، وأخرجه الإمام أحمد[2] وابن خزيمة[3] وأبو يعلى[4] من طريق رجاء به نحوه.

وقد جاء الحديث من وجه آخر، فقد أخرجه الإمام أحمد[5] من طريق شريك، وأخرجه هو[6] والطبراني[7] من طريق زائدة، وأخرجه الطبراني[8] من طريق أبي عوانة ومن طريق شيبان[9] أبي معاوية كلهم عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بنحوه، إلا أنه قال: «سألته أن لا يقتل أمتي سنة جوع» بدل قوله: «سألته أن لا يهلكهم غرقا».

(١) سنن ابن ماجه، الفتن ٣٩٥١.
(٢) المسند ٣٦/٤٠٠ رقم ٢٢٠٨٢.
(٣) صحيح ابن خزيمة ٢/٢٢٥.
(٤) كما في إتحاف الخيرة ٥/١٦٣ رقم ٤٤٤٨.
(٥) المسند ٣٦/٤٢١ رقم ٢٢١٠٨.
(٦) المسند ٣٦/٤٤٢ رقم ٢٢١٢٥.
(٧) المعجم الكبير ٢٠/١٣٨ رقم ٢٨١.
(٨) المعجم الكبير ٢٠/١٣٧ رقم ٢٧٩.
(٩) المعجم الكبير ٢٠/١٣٨ رقم ٢٨٠.

وقال البوصيري عن سند ابن ماجه: «صحيح»، فتعقبه الألباني فقال: «رجاله ثقات رجال الشيخين غير رجاء الأنصاري، وهو مجهول، قال الذهبي: ما روى عنه سوى الأعمش، فأنّى لإسناده الصحة. ثم قال: نعم للحديث طريق آخر وشواهد يتقوى بها...».

قلت: الطريق الأخرى التي أشار إليها هي طريق ابن أبي ليلى، وهو ثقة، لكن قال ابن المديني والترمذي وابن خزيمة: «لم يسمع من معاذ»، وهذا الضعف ينجبر بالشواهد التي أشار إليها الألباني، وهي حديث ثوبان[1]، وهو في الصحيح، وحديث أنس[2]، وحديث خباب[3].

وليس في رواية ابن أبي ليلى ولا في تلك الشواهد ذكر الغرق، وقد استشهد الألباني لرواية رجاء الأنصاري التي فيها ذكر الغرق بحديث سعد بن أبي وقاص السابق، فقال رحمه الله: «لكن للغرق شاهد من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعاً...» فذكره ثم قال: «فهذا يدل على أن الغرق محفوظ أيضاً، فيظهر أن أصل الحديث ذكر فيه الغرق والسنة معاً، كما يدل عليه حديث سعد المذكور، ثم ذكر بعض الرواة هذا وبعضهم هذا، والله أعلم»[4].

قلت: فالحديث صحيح بمجموع طرقه وشواهده، والله أعلم.

١٦– عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «سألت ربي عز وجل لأمتي أربع خلال، فأعطاني ثلاثاً ومنعني واحدة، سألته أن لا تكفُرَ أمتي صَفْقة واحدة فأعطانيها، وسألته أن لا يسلط عليهم عدواً من غيرهم فأعطانيها، وسألته أن لا يعذبهم بما عذب به الأمم قبلهم فأعطانيها، وسألته أن لا يجعل

(١) حديث رقم (١٠).

(٢) حديث رقم (١٨).

(٣) حديث رقم (١٢).

(٤) الصحيحة ٤/٣٠٢–٣٠٣ رقم ١٧٢٤.

بأسهم بينهم فمنعنيها».

أخرجه الطبراني[1] قال: حدثنا أحمد، ثنا أبو معمر القطيعي، ثنا عمرو بن محمد العنقزي، ثنا أسباط بن نصر الهمداني، عن إسماعيل السدي، عن أبي المنهال، عن أبي هريرة... فذكره. وقال: «لم يرو عن أسباط إلا السدي، تفرد به عمرو». وعزاه الهيثمي للأوسط وقال: «رجاله ثقات»[2].

قلت: معظم رجال السند ثقات، فشيخ الطبراني هو أحمد بن عبد الرحمن ابن أبي عوف: وثقه الخطيب[3]. وأبو معمر القطيعي هو إسماعيل بن إبراهيم بن معمر، قال ابن حجر[4]: «ثقة مأمون». وشيخه عمرو بن محمد العنقزي قال ابن حجر: «ثقة»[5]. لكن أسباط بن نصر صدوق كثير الخطأ[6]، وشيخه إسماعيل[7] ابن عبد الرحمن السدي صدوق يهم كما قال ابن حجر.

وأبو المنهال الراوي عن أبي هريرة لم يتبين لي حاله، فقد ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل دون بيان لحاله قال[8]: «أبو المنهال روى عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، روى عنه السدي، سمعت أبي يقول ذلك». وقال الذهبي[9]: «أبو المنهال عن أبي هريرة، وعنه السدي». وهناك أبو المنهال عبد الرحمن بن مطعم بصري نزيل مكة، روى عن ابن عباس وزيد بن أرقم وعبد الله بن عباس وإياس

---

(١) المعجم الأوسط ٢/٢٤١ رقم ١٨٦٢.

(٢) مجمع الزوائد ٧/٢٢٢.

(٣) تاريخ بغداد ٤/٢٤٥.

(٤) التقريب ١/١٢٨.

(٥) التقريب ٣/١٠٦.

(٦) المصدر السابق ١/١١٢.

(٧) المصدر السابق ١/١٣٦.

(٨) الجرح والتعديل ٩/٤٤٥.

(٩) المقتنى ٢/١٠٠.

رسول الله ﷺ عدد أصابعه هذه عشراً». وأخرجه البزار[١] عن علي بن المنذر عن ابن فضيل به نحوه، وأخرجه الطبراني[٢] عن محمد بن عبد الله الحضرمي عن أبي كريب عن محمد بن فضيل به نحوه.

وأخرجه الطبراني[٣] أيضاً من طريق مران بن معاوية الفزاري وعباد بن العوام كلاهما عن أبي مالك الأشجعي به نحوه، وأخرجه أبو جعفر الطبري[٤] من طريق مروان بن معاوية الفزاري عن أبي مالك به نحوه.

وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني[٥] من طريق محمد بن فضيل وعباد بن العوام ومروان بن معاوية كلهم عن أبي مالك به نحوه.

عزاه الهيثمي للطبراني وقال: «رواه بأسانيد رجال بعضها رجال الصحيح غير نافع بن خالد، وقد ذكره ابن أبي حاتم ولم يجرحه أحد»[٦]. وعزاه الحافظ ابن حجر[٧] للحسن بن سفيان وأبي يعلى والطبراني والطبري، وقال: «رجاله ثقات».

هكذا قال الحافظ، لكن في سنده نافع بن خالد: لم يوثق كما أشار الهيثمي، وابن حجر نفسه قد ذكره في اللسان[٨]، وقال: «قال ابن أبي حاتم عن أبيه في ترجمته: هو ونافع ابنه مجهولان». وكلام الحافظ هذا لم يتبين لي مراده منه، فأبوه خالد بن نافع صحابي، ولم أجد له ترجمة في الجرح والتعديل، وقد

---

(١) المصدر السابق ٤/١١٤ رقم ٣٦١٦.

(٢) المعجم الكبير ٤/٢٢٩ رقم ٤١١٤.

(٣) المصدر السابق.

(٤) تفسير الطبري ٧/٢٢٣.

(٥) معرفة الصحابة ٢/٩٤٦.

(٦) مجمع الزوائد ٧/٢٢٢.

(٧) الإصابة ٣/٧٥-٧٦.

(٨) لسان الميزان ٦/١٤٥.

ذكر ابن أبي حاتم[1] نافع بن خالد هذا وقال: «روى عن أبيه عن النبي ﷺ، روى عنه أبو مالك الأشجعي، سمعت أبي يقول ذلك». ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وقد ذكره البخاري[2] في تاريخ وقال: «عن أبيه عن النبي ﷺ، وعنه سعد بن طارق، يُعدُّ في الكوفيين»، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وقد ذكره ابن حبان[3] في الثقات، فحديثه حسن بشواهده السابقة. والله أعلم.

١٨ – عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «سألت ربي عز وجل ثلاث خصال، فأعطاني اثنتين ومنعني واحدة، سألته أن لا يسلط على أمتي عدوًّا من غيرهم فأعطانيها، وسألته أن لا يقتل أمتي بالسنة فأعطانيها، وسألته أن لا يلبسهم شيعاً فأبى عليَّ». أخرجه الطبراني[4] قال: حدثنا أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة الحوطي أبو عبد الله بمدينة جبلة سنة ٢٧٩، ثنا جنادة بن مروان الأزدي الحمصي، ثنا مبارك بن فضالة، عن الحسن؛ عن أنس... فذكره. وقال: «لم يروه عن مبارك إلا جنادة».

وأخرجه أبو نعيم[5] من طريق عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث، عن بكير بن الأشج عن الضحاك بن عبد الله القرشي عن أنس قال: كنت مع رسول الله ﷺ في سفر فصلى السجدة ثماني ركعات، فقال لما انصرف: «إني صليت صلاة رغبة ورهبة، وسألت ربي ثلاثاً...» الحديث.

وأخرجه الحاكم[6] من طريق سعيد بن أبي مريم عن بكر بن مضر عن عمرو بن الحارث به بلفظ أبي نعيم، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم

(١) الجرح والتعديل ٤٥٧/٨.
(٢) التاريخ الكبير ٨٥/٨.
(٣) الثقات ٥٣٢/٧.
(٤) المعجم الصغير ٢٣/١ رقم (١).
(٥) الحلية ٣٢٦/٨.
(٦) المستدرك ٣١٤/١.

يخرجاه». ووافقه الذهبي[١].

وعزا الهيثمي الحديث للمعجم الصغير وقال[٢]: «فيه جنادة بن مروان، وهو ضعيف».

قلت: جنادة قال عنه أبو حاتم[٣]: «ليس بالقوي في الحديث»، لكن تعقبه ابن حجر[٤] فقال: «قد ذكره ابن حبان في الثقات، وأخرج له هو والحاكم في الصحيح»، ثم هو متابع كما في سند أبي نعيم والحاكم. وقد صحح السند الحاكم ووافقه الذهبي كما سبق، وحكاه الألباني وأقرّه[٥].

فالحديث صحيح بمجموع طرقه وشواهده السابقة.

١٩ – عن جابر بن عتيك أنه قال: «جاءنا عبد الله بن عمر في بني معاوية – قرية من قرى الأنصار – فقال لي: هي تدري أين صلى رسول الله ﷺ من مسجدكم هذا؟ فقلت: نعم، فأشرت له إلى ناحية منه، فقال: هل تدري ما الثلاث التي دعا بهن فيه؟ فقلت: نعم. قال: فأخبرني بهن. فقلت: دعا بأن لا يظهر عليهم عدوًّا من غيرهم، ولا يهلكهم بالسنين، فأعطيهما، ودعا بأن لا يجعل بأسهم بينهم، فمنعها. قال: صدقت، فلا يزال الهرج إلى يوم القيامة». أخرجه الإمام أحمد[٦] قال: قرأت على عبد الرحمن بن مهدي: مالك عن عبد الله عن عبد الله بن جابر بن عتيك عن جابر بن عتيك أنه قال: جاءنا عبد الله بن عمر... فذكره.

---

(١) المصدر السابق هامش.

(٢) مجمع الزوائد ٧/٢٢٢.

(٣) الجرح والتعديل ٢/٥١٦.

(٤) اللسان ٢/١٣٩–١٤٠.

(٥) الصحيحة ٤/٣٠٢.

(٦) المسند ٣٩/١٥٧ رقم ٢٣٧٤٩. وفيه: عن عبد الله بن جابر، وما أثبته من أطراف المسند لابن حجر ٢/١٧٨، وكذا ساقه ابن عبد البر في التمهيد ١٩/١٩٥.

وأخرجه ابن أبي عاصم[1] من طريق عبد الله بن نافع عن مالك به نحوه.

وقد خالف في هذا يحيى بن يحيى الليثي فرواه عن مالك عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك أنه قال: جاءنا عبد الله بن عمر... فذكره، ولم يذكر في السند الصحابي جابر بن عتيك. وتابعه[2] على هذا ابن وهب وابن بكير ومعن بن عيسى. واختلف على ابن القاسم[3] فمرةً رواه بمثل رواية يحيى هذه، ومرةً رواه عن مالك عن عبد الله بن جابر بن عتيك عن عتيك بن الحارث بن عتيك أنه قال: جاءنا عبد الله بن عمر...

وقد رجح ابن عبد البر رواية يحيى، قال: «لأنه تابعه ابن وهب ومعن»، قال: «وحسبك بإتقان ابن وهب ومعن»، قال: «والدليل على أن رواية يحيى وابن وهب في إسناد الحديث أصوب أن عبيد الله بن عمر روى هذا الحديث عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك هذا كذلك، ثم ساق إسناده إلى عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن عبد الله الأنصاري من بني معاوية أن عبد الله بن عمر جاءهم فسأله أن يخرج له وضوءاً فتوضأ ثم قال: إن النبي ﷺ دعا ربه في مسجدكم وسأل ربه ثلاثاً... الحديث[4].

هكذا قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى. لكن رواية عبد الرحمن بن مهدي التي فيها ذكر الصحابي جابر بن عتيك قد تابعه عليها عبد الله بن مسلمة القعنبي وعبد الله بن يوسف التِّنِّيسي وموسى بن أعين ومطرف ابن أخت مالك وعبد الله ابن نافع الصايغ. وفي هؤلاء حفاظ لا يُعدل بهم أحد، فالإمام عبد الرحمن بن مهدي قال عنه الإمام أحمد بن حنبل: «إذا حدث عبد الرحمن عن رجل فهو حجة»، والقعنبي أثبت الرواة عن مالك بإطلاق، فكان يحيى بن معين لا يقدم

(١) الآحاد والمثاني ٤/١٥٦ رقم ٢١٤٠.

(٢) ذكر متابعتهم ابن عبد البر في التمهيد ١٩/١٩٥.

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) التمهيد ١٩/١٩٥-١٩٦.

عليه في مالك أحداً، وقال النسائي: «القعنبي فوق عبد الله بن يوسف في الموطأ»، وقال الحاكم: سئل ابن المديني عنه فقال: «لا أقدم من رواة الموطأ أحداً على القعنبي»[١]. والتنيسي ما سبق من ترجيح النسائي للقعنبي عليه في الموطأ يدل على رجحانه عنده على غير القعنبي[٢]. وقال ابن معين[٣]: «أوثق الناس في الموطأ القعنبي، ثم عبد الله بن يوسف».

أما استدلال ابن عبد البر لترجيح رواية يحيى بن يحيى الليثي بأن عبيد الله ابن عمر روى الحديث عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك كذلك، فيجاب عنه بأن البغويَّ قد رواه من طريق البخاري عن ابن أبي أويس به وقال: عن عبيدالله ابن عمر عن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري أن عبد الله بن عمر جاءهم، ثم قال: «إن النبي ﷺ دعا في المسجد...» الحديث، أخرجه من طريقه البغوي.

ومن خلال ما سبق يتبين أن رواية عبد الرحمن بن مهدي التي أخرجها الإمام أحمد هي الراجحة لمتابعة القعنبي والتنيسي وغيرهما له على أنه لا يمنع أن يكون الوجهان محفوظين، فقد يكون ابن عمر أتى مسجدهم أكثر من مرة، فقد اشتهر عنه الحرص على تتبُّع آثار النبي ﷺ، والله أعلم.

وسند الحديث صحيح، رواته كلهم ثقات.

٢٠– عن جبر بن عتيك قال: «سأل رسول الله ﷺ في مسجد بني معاوية ثلاثاً فأعطي اثنتين ومنعه واحدة: سأله أن لا يهلك أمته جوعاً ولا يظهر عليهم عدوًّا، فأعطيهما، وسأله أن لا يجعل بأسهم بينهم فمنعها». أخرجه الطبراني[٤] قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا أبو كريب، ثنا معاوية بن هشام،

---

(١) تهذيب التهذيب ٢٨١/٦.

(٢) انظر للأقوال السابقة: التهذيب ٣٢/٦.

(٣) المصدر السابق ٨٧/٦.

(٤) المعجم الكبير ٢٠٩/٢–٢١٠ رقم ١٧٨١.

عن شيبان، عن جابر، عن عبد الله بن عبد الله بن جبر عن معبد بن جبر، عن جبر بن عتيك... فذكره. عزاه الهيثمي[1] للطبراني وقال: «فيه جابر الجعفي، وهو ضعيف».

وساق الطبراني هذا الحديث في ترجمة جابر بن عتيك، وكأنه يرى أنهما واحد، وقد ترجم الحافظ ابن حجر للاثنين وحكى عن ابن سعد أنهم ثلاثة: جابر وجبر وعبد الله، وكان جبر أكبرهم[2]. وحكى عن البغوي أنه جزم بأن جبراً أخو جابر[3].

والحديث حسن لشواهده السابقة.

٢١– عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: «سأل محمد ربه عز وجل أن لا يلبسهم شيعاً ولا يذيق بعضهم بأس بعض فأبى». أخرجه الطبراني[4] قال: محمد بن النضر الأزدي، ثنا علي بن بحر، ثنا حكام بن سلم، عن عنبسة، عن ابن أبي ليلى، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس... فذكره.

وعزاه الهيثمي للطبراني وقال: «فيه محمد بن أبي ليلى، وهو سيء الحفظ»[5].

قال الحافظ ابن حجر[6]: «وقد روى ابن مردويه من حديث ابن عباس... عن النبي ﷺ قال: «دعوت الله أن يرفع عن أمتي أربعاً فرفع عنهم ثنتين وأبى أن يرفع عنهم اثنتين: دعوت الله أن يرفع عنهم الرجم من السماء

---

(١) مجمع الزوائد ٢٢٢/٧.

(٢) انظر: الإصابة ٥٨/٢.

(٣) المصدر السابق ٤٨/٢.

(٤) المعجم الكبير ٤٤٩/١١ رقم ١٢٢٧٤.

(٥) مجمع الزوائد ٢٢٢/٧.

(٦) الفتح ٢٩٣/٨.

والغرق من الأرض وأن لا يلبسهم شيعاً ولا يذيق بعضهم بأس بعض، فرفع الله عنهم الخسف والرجم، وأبى أن يرفع عنهم الأخريين».

ولم أقف على سند ابن مردويه، لكن الحديث بلفظ الطبراني حسن لشواهده السابقة. عنبسة هو ابن الضريس الرازي، وهو ثقة[1]، وبقية رجاله ثقات غير ابن أبي ليلى: سيء الحفظ كما قال الهيثمي، وحديثه يرتقي إلى الحسن لغيره بالشواهد.

٢٢- عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «سألت ربي عز وجل ثلاث خصال لأمتي، فأعطاني ثنتين ومنعني واحدة، قلت: يا رب لا تهلك أمتي جوعاً، قال: هذه[2]، قلت: يا رب لا تسلط عليهم عدوًّا من غيرهم – يعني أهل الشرك – فيجتاحهم، قال: لك ذلك، قلت: يا رب لا تجعل بأسهم بينهم، فمنعني هذه». أخرجه الطبراني[3] قال: حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا منجاب بن الحارث، ثنا أبو حذيفة الثعلبي، عن زياد بن علاقة، عن جابر بن سمرة السوائي، عن علي رضي الله عنه... فذكره.

وعزاه الهيثمي للطبراني وقال: «فيه أبو حذيفة الثعلبي، ولم أعرفه».

قلت: ذكره أبو أحمد الحاكم في كتابه[4] «الأسماء والكنى» قال: «أبو حذيفة حماد بن عمير الثعلبي الكوفي، يروي عن زياد بن علاقة أبي مالك التغلبي، روى عنه إسماعيل بن أبي الحكم الثقفي». لكنه لم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً. فالإسناد ضعيف، والله أعلم.

---

(١) تهذيب التهذيب ١٥٥/٨، والتقريب ١٢٢/٣.

(٢) هكذا في المطبوع من المعجم وفي مجمع الزوائد، ونبّه على ذلك المحقق وزاد: «لك»، والمعنى واضح.

(٣) المعجم الكبير ٦٥/١ رقم ١٧٩.

(٤) الأسامي والكنى ١١٥/٤.

٢٣– عن الحسن البصري أن النبي ﷺ قال: «سألت ربي فأعطيت ثلاثًا ومنعت واحدة: سألته ألا يسلط على أمتي عدوًّا من غيرهم يستبيح بيضتهم، ولا يسلط عليهم جوعًا، ولا يجمعهم على ضلالة، فأعطيتهن، وسألته أن لا يلبسهم شيعًا ويذيق بعضهم بأس بعض، فمنعت». أخرجه الطبري[١] قال: حدثني يعقوب بن إبراهيم قال: ثنا ابن علية، عن يونس، عن الحسن... فذكره.

رجال الإسناد رجال الصحيح، يعقوب بن إبراهيم هو ابن كثير أبو يوسف الدورقي، وابن علية هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، ويونس هو ابن عبيد، والحسن هو البصري، إلا أن الحسن قد أرسله، لكنه حسن لشواهده الكثيرة السابقة، والله أعلم.

وقد عزا الحافظ ابن حجر[٢] الحديث للطبري، وسكت عنه.



(١) تفسير ابن جرير ٧/٢٢٤.

(٢) الفتح ٨/٢٩٣.

الفصل الثالث: الأحاديث الواردة في النهي عن الاختلاف

٢٤– عن جُنْدب بن عبد الله البجلي عن النبي ﷺ قال: «اقرؤوا الْقُرْآنَ ما ائْتَلَفَتْ قُلُوبُكُمْ، فإذا اخْتَلَفْتُمْ فَقُومُوا عنه». أخرجه البخاري[1] قال: حدثنا أبو النُّعْمَانِ حدثنا حَمَّادٌ عن أبي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ عن جُنْدب... فذكره.

وأخرجه[2] من طريق سلام بن أبي مطيع عن أبي عمران به، وذكره بلفظه غير أن فيه: «ما ائتلفت عليه...»، وقال: ((تابعه الحارث بن عبيد وسعيد بن زيد عن أبي عمران)).

قلت: متابعة الحارث بن عبيد أخرجها مسلم[3] عن يحيى بن يحيى عن أبي قدامة عنه به بمثله، غير أن عنده «فإذا اختلفتم عليه فقوموا».

وأخرجه[4] عن إسحاق بن منصور عن عبد الصمد عن همام عن أبي عمران به بلفظ سلام بن أبي مطيع. وأخرجه[5] عن أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي عن حبان عن أبان عن أبي عمران قال: ((قال لنا جندب ونحن غلمان بالكوفة: قال رسول الله ﷺ...))، وأحال على لفظ الحارث بن عبيد وهمام.

وقال البخاري[6]: لم يرفعه حماد بن سلمة وأبان، وقال غندر عن شعبة عن أبي عمران: سمعت جندباً... قوله.

قلت: أبان قد أخرجه مسلم من طريقه مرفوعاً كما سبق، لكن قد يكون

---

(١) صحيح البخاري مع الفتح، كتاب فضائل القرآن، ٥٠٦٠.

(٢) المصدر السابق، ٥٠٦١.

(٣) صحيح مسلم، كتاب العلم، ٢٦٦٧.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) صحيح البخاري مع الفتح ٩/١٠١.

البخاري اطلع على وجه آخر له موقوفاً كما ذكر الحافظ ابن حجر[1]، وقال ابن حجر: أما رواية حماد بن سلمة فلم تقع له موصولة، وأن رواية غندر عن شعبة عن عمران التي أشار البخاري إلى وقفها قد وصلها الإسماعيلي من طريق بندار عن غندر[2].

وقال البخاري[3]: «وقال ابن عون عن أبي عمران عن عبد الله بن الصامت عن عمر قوله، وجندب أصح وأكثر». قال ابن حجر: «أي: أصح إسناداً وأكثر طرقاً، وهو كما قال، فإن الجم الغفير رووه عن أبي عمران عن جندب إلا أنهم اختلفوا عليه في رفعه ووقفه، والذين رفعوه ثقات حفاظ فالحكم لهم، وأما رواية ابن عون فشاذة لم يتابع عليها، قال أبو بكر بن أبي داود: لم يخطئ ابن عون إلا في هذا، والصواب عن جندب»[4].

٢٥- عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: «هجّرت إلى رسول الله ﷺ يوماً قال: فسمع أصوات رجلين اختلفا في آية، فخرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يُعرَف في وجهه الغضب، فقال: إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب». أخرجه مسلم[5] قال: حدثنا أبو كامل فضيل بن حسين الجحدري، حدثنا حماد بن زيد، حدثنا أبو عمران الجوني قال: كتب إليَّ عبد الله ابن رباح الأنصاري أن عبد الله بن عمرو قال: «هجرت....» الحديث، وأخرجه الطبراني[6] من طريق سليمان بن حرب عن حماد بن زيد به نحوه. وقال: لم يرو

---

(١) الفتح ٩/١٠٢.

(٢) الفتح ٩/١٠٢.

(٣) صحيح البخاري مع الفتح ٩/١٠١.

(٤) الفتح ٩/١٠٢.

(٥) صحيح مسلم، كتاب العلم، ٢٦٦٦.

(٦) المعجم الأوسط ٣/٢٢٤ رقم ٢٤٧٢.

ها الحديث عن عبد الله بن رباح إلا أبو عمران الجوني، تفرَّد به حماد.

٢٦ – عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «سمعت رجلاً قرأ آية وسمعت النبي ﷺ يقرأ خلافها، فجئت به النبي ﷺ فأخبرته، فعرفت في وجهه الكراهية وقال: كلاكما محسن، ولا تختلفوا، فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا». أخرجه البخاري[1] قال: حدثنا آدم، حدثنا شعبة، حدثنا عبد الملك ابن ميسرة قال: سمعت النزال بن سبرة الهلالي، عن ابن مسعود فذكره.

وأخرجه[2] عن أبي الوليد عن شعبة به، وفيه: «قال شعبة: أظنه قال: لا تختلفوا». وأخرجه[3] عن سليمان بن حرب عن شعبة به، وفيه: «أكبر علمي قال: فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا».

وأخرجه ابن حبان[4] والحاكم[5] والطبري[6] من طرق عن عاصم، عن زر بن حبيش عن عبد الله قال: «أقرأني رسول الله ﷺ سورة الرحمن، فخرجت إلى المسجد عشيةً فجلس إليَّ رهط، فقلت لرجل: اقرأ عليَّ، فإذا هو يقرأ حرفاً لا أقرؤه، فقلت: من أقرأك؟ فقال: أقرأني رسول الله ﷺ، فانطلقنا حتى وقفنا على النبي ﷺ، فقلت: اختلفنا في قراءتنا، فإذا وجه رسول الله ﷺ فيه تغير، ووجد في نفسه حين ذكرت الاختلاف، فقال: إنما هلك من قبلكم بالاختلاف، فأمر علياً فقال: إن رسول الله ﷺ يأمركم أن يقرأ كلُّ رجلٍ منكم كما علِّم، فإنما أهلك من قبلكم الاختلاف... قال: فانطلقنا وكلُّ رجلٍ يقرأ حرفاً لا يقرؤه صاحبه». هذا لفظ ابن حبان والحاكم، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح

(١) صحيح البخاري مع الفتح، كتاب الأنبياء ٣٤٧٦.

(٢) صحيح البخاري مع الفتح، كتاب الخصومات ٢٤١٠.

(٣) صحيح البخاري مع الفتح، كتاب فضائل القرآن ٥٠٦٢.

(٤) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٦٣/٢ رقم ٧٤٤.

(٥) المستدرك ٢٢٣/٢.

(٦) تفسير الطبري ١٢/١.

الإسناد، ولم يخرجاه بهذه السياقة، وأقرّه الذهبي[1].

والذي يظهر أن الإسناد حسن لحال عاصم بن بهدلة، قال ابن حجر: «صدوق له أوهام حجة في القراءات، وحديثه في الصحيحين مقرون»[2].

٢٧ – عن عمرو بن العاص رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «القرآن أنزل على سبعة أحرف، على أيِّ حرف قرأتم فقد أصبتم، فلا تماروا فيه، فإن المراء فيه كفر». أخرجه الإمام أحمد[3] قال: حدثنا أبو سعيد مولى بني هاشم قال: حدثنا عبد الله بن جعفر – يعني المَخْرَمي – قال: حدثنا يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد، عن بسر بن سعيد، عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص... فذكره.

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان[4] من طريق ابن أبي الوزير عن عبد الله ابن جعفر المخرمي به. وأخرجه أحمد[5] من وجه آخر بزيادة في أوله: قال حدثنا أبو سلمة الخزاعي قال: أخبرنا عبد الله بن جعفر به عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص قال: «سمع عمرو بن العاص رجلاً يقرأ آية من القرآن، فقال: من أقرأكها؟ قال: رسول الله ﷺ، فقال: قد أقرأنيها رسول الله ﷺ على غير هذا، فذهبا إلى رسول الله ﷺ فقال أحدهما: يا رسول الله، آية كذا وكذا، ثم قرأها فقال رسول الله ﷺ: هكذا أنزلت، فقال الآخر: يا رسول الله، فقرأها على رسول الله ﷺ وقال: أليس هكذا يا رسول الله؟ قال: هكذا أنزلت، فقال رسول الله ﷺ: إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف...» فذكره بنحوه، وفي آخره: «فإن المراء فيه كفر» أو «آية الكفر».

---

(١) تلخيص المستدرك مع المستدرك ٢/٢٢٤.

(٢) التقريب ٢/١٦٥.

(٣) المسند ٢٩/٣٥٣ رقم ١٧٨١٩.

(٤) شعب الإيمان رقم ٢٢٦٦.

(٥) المسند ٢٩/٣٥٥ رقم ١٧٨٢١.

وأخرجه أبو عبيد[1] عن عبد الله بن صالح عن الليث، عن يزيد بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم التيمي عن بسر بن سعيد به بالزيادة في أوله، وقال ابن حجر[2]: إسناده حسن. حسنه ابن حجر لحال عبد الله بن صالح، قال عنه في التقريب: «صدوق كثير الغلط»، لكنه متابع كما سبق، وبقية رجال الإسناد ثقات، فالحديث صحيح والله أعلم.

٢٨– عن أبي جهيم رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «القرآن يقرأ على سبعة أحرف، فلا تماروا في القرآن، فإن مراءً في القرآن كفر». أخرجه الإمام أحمد[3] قال: حدثنا أبو سلمة الخزاعي، حدثنا سليمان بن بلال، حدثني زيد بن خصيفة، أخبرني بسر بن سعيد قال: حدثني أبو جهيم: «أن رجلين اختلفا في آية من القرآن، فقال هذا: تلقيتها من رسول الله ﷺ، وقال الآخر: تلقيتها من رسول الله ﷺ، فسألا النبي ﷺ فقال: القرآن يقرأ على سبعة أحرف...» الحديث.

وأخرجه الطبري[4] عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب عن سليمان ابن بلال به مثله.

وأخرجه أبو عبيد[5] عن إسماعيل بن جعفر عن يزيد بن أبي خصيفة به.

وسند الحديث صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح.

٢٩– عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «المراءُ في القرآن كفر». أخرجه أبو داود[6] قال: حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا يزيد – يعني ابن هارون –، أخبرنا محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة فذكره.

---

(١) فضائل القرآن ص٣٣٧–٣٣٨.

(٢) الفتح ٢٦/٨.

(٣) المسند ٨٥/٢٩ رقم ١٧٥٤٢.

(٤) تفسير الطبري ١٩/١.

(٥) فضائل القرآن ٣٣٧، ٣٥٤.

(٦) سنن أبي داود، كتاب السنة، ٤٦٠٣.

وأخرجه الإمام أحمد[١] عن يزيد بن هارون به.

وأخرجه عن حماد بن أسامة[٢] وأبي معاوية[٣] ويحيى بن سعيد[٤] ومحمد بن عبيد[٥] كلهم عن محمد بن عمرو به مثله.

وأخرجه[٦] عن أنس بن عياض حدثني أبو حازم عن أبي سلمة لا أعلمه إلا عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «نزل القرآن على سبعة أحرف، المراء في القرآن كفر – ثلاث مرات – فما عرفتم منه فاعملوا، وما جهلتم فردوه إلى عالمه». وأخرجه الطبري[٧] عن خلاد بن أسلم عن أنس بن عياض به مثله.

وأخرجه الطبراني[٨] من طريق سفيان بن أبي حمزة عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي سلمة به.

وأخرجه[٩] من طريق عنبسة الحداد عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة مثله.

وأخرجه الإمام أحمد من وجه آخر، قال[١٠]: حدثنا يزيد، أخبرنا زكريا، عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «جدال في القرآن كفر».

---

(١) المسند ٣١٨/١٦ رقم ١٠٥٣٩.

(٢) المسند ٢٤١/٣ رقم ٧٨٤٨.

(٣) المسند ٢٨٨/١٣ رقم ٩٤٧٩.

(٤) المسند ١٣٣/١٦ رقم ١٠١٤٣.

(٥) المسند ٤٨٦/١٦ رقم ١٠٨٣٣.

(٦) المسند ٣٦٩/١٣ رقم ٧٩٨٩.

(٧) تفسير الطبري ١١/١.

(٨) المعجم الصغير ٣٤٥/١ رقم ٥٧٤.

(٩) المصدر نفسه ٢٩٩/١ رقم ٤٩٦.

(١٠) المسند ٤٧٦/١٢ رقم ٧٥٠٨.

وأخرجه ابن أبي شيبة[١] – ومن طريقه أبو يعلى[٢] – عن يحيى بن معلى، عن منصور، عن سعد بن إبراهيم به مثله.

وأخرجه الإمام أحمد[٣] من هذا الوجه بزيادة راوٍ، قال: حدثنا وكيع وعبد الرحمن عن سفيان عن سعد بن إبراهيم عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة رفعه بمثله.

وأخرجه[٤] عن حجاج قال: أخبرنا شيبان قال: حدثنا منصور عن سعد ابن إبراهيم به مثله.

الحديث صحيح، رواته ثقات، ومحمد بن عمرو عند أبي داود هو ابن علقمة: صدوق له أوهام، كما في التقريب[٥]. لكن لا وَهَمَ في هذه الرواية، فقد تابعه عليها الثقات، تابعه أبو حازم وهو سلمة بن دينار: ثقة، وتابعه سعد بن إبراهيم في رواية زكريا وإحدى الروايتين عن منصور عنه، وهو ابن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف وهو ثقة، وجاء في رواية سفيان وإحدى الروايتين عن منصور عنه بزيادة «عمر بن أبي سلمة» بينه وبين أبي سلمة، والذي يترجح لي أن الروايتين محفوظتان، لأن سعد بن إبراهيم قد روى عن عمه أبي سلمة وابن عمه عمر بن أبي سلمة كما في التهذيب، فلا مانع من أن يكون سمع الحديث بواسطة ثم سمعه بدون تلك الواسطة، فالرواة عنه على الوجهين كلهم ثقات، والله أعلم.

٣٠– عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: «خرج رسول

---

(١) المصنف ١٤٢/٦ رقم ٣٠١٦٩.

(٢) المسند ٣٠٣/١٠ رقم ٥٨٩٧.

(٣) المسند ١٥٥/١٦ رقم ١٠٢٠٢.

(٤) المسند ٢٦٠/١٦ رقم ١٠٤١٤.

(٥) التقريب ٢٩٩/٣.

الله ﷺ على أصحابه وهم يختصمون في القدر، فكأنما يفقأ في وجهه حب الرمان من الغضب، فقال: بهذا أمرتم؟، أو لهذا خلقتم؟ تضربون القرآن بعضه ببعض؟ بهذا هلكت الأمم قبلكم. قال: فقال عبد الله بن عمرو: ما غبطت نفسي بمجلسٍ تخلفت فيه عن رسول الله ﷺ ما غبطت نفسي بذلك المجلس وتخلفي عنه». أخرجه ابن ماجه[1] قال: حدثنا علي بن محمد، ثنا أبو معاوية، ثنا داود ابن أبي هند، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده فذكره.

وأخرجه أحمد[2] عن أبي معاوية به نحوه. وأخرجه أحمد[3] عن إسماعيل بن عليه عن داود بن أبي هند به: «أن نفراً كانوا جلوساً بباب النبي ﷺ فقال بعضهم: ألم يقل الله كذا وكذا؟ وقال بعضهم: ألم يقل الله كذا وكذا؟ فسمع ذلك النبي ﷺ فخرج كأنما فقئ في وجهه حب الرمان، فقال: بهذا أمرتم؟ أو بهذا بعثتم؟ أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض، إنما ضلت الأمم قبلكم في مثل هذا، إنكم لستم مما هنا في شيء، انظروا الذي أمرتم به فاعملوا به، والذي نهيتم عنه فانتهوا». وأخرجه[4] عن حماد بن سلمة عن حميد ومطر الوراق وداود بن أبي هند عن عمرو بن شعيب به أن رسول الله ﷺ خرج على أصحابه وهم يتنازعون في القدر، هذا ينزع بآية، وهذا ينزع بآية... فذكر الحديث. وأخرجه[5] عن أنس بن عياض عن أبي حازم عن عمرو بن شعيب به نحوه.

وأخرجه الطبراني[6] من طريق حماد بن سلمة عن قتادة ومطر الوراق

(١) سنن ابن ماجه، مقدمة، باب القدر ٨٥.

(٢) المسند ١١/٢٥٠ رقم ٦٦٦٨.

(٣) المسند ١١/٤٣٤ رقم ٦٨٤٥.

(٤) المصدر السابق رقم ٦٨٤٦.

(٥) المسند ١١/٣٠٤ رقم ٦٧٠٢.

(٦) المعجم الأوسط ٢/١٨٢ رقم ١٣٣٠.

وداود بن أبي هند وعامر الأحول كلهم عن عمرو بن شعيب به نحوه.

وأخرجه الحارث بن أبي أسامة[1] من طريق ليث بن أبي سليم عن عمرو ابن شعيب به نحوه.

قال البوصيري[2] عن سند ابن ماجه: «هذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات». وقال الألباني[3]: «سنده حسن».

والذي يظهر لي هو رجحان قول الألباني، لأن مدار السند على عمرو بن شعيب، وقد حكى الذهبي في الميزان[4] أقوال أهل العلم فيه ثم قال: «قد أجبنا عن روايته عن أبيه عن جده بأنها ليست بمرسلة ولا منقطعة، أما كونها وجادة أو بعضها سماع وبعضها وجادة فهذا أيضاً محل نظر، ولسنا نقول: إن حديثه من أعلى أقسام الصحيح، بل هو من قبيل الحسن».

٣١- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نتنازع في القدر، فغضب حتى احمرَّ وجهه حتى كأنما فقئ في وجهه الرمان، فقال: أبهذا أمرتم؟ أم بهذا أرسلت إليكم؟ إنما هلك من كان قبلكم حين تنازعوا في هذا الأمر، عزمت عليكم ألا تتنازعوا فيه». أخرجه الترمذي[5] قال: حدثنا عبد الله بن معاوية الجمحي البصري، حدثنا صالح المري عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة... فذكره.

وأخرجه أبو يعلى[6] عن أبي إبراهيم الترجماني عن صالح المري به مثله.

---

(١) بغية الباحث ٧٣٩/٢ رقم ٧٣٥.

(٢) مصباح الزجاجة ١٢٩/١.

(٣) مشكاة المصابيح ٣٦/١ هامش (٦).

(٤) الميزان ٢٦٣/٣-٢٦٨.

(٥) سنن الترمذي، كتاب القدر، ٢١٣٣.

(٦) مسند أبي يعلى ٤٣٣/١٠ رقم ٦٠٤٥.

وأخرجه ابن عدي[1] من طريق عبد الله بن معاوية عن صالح المري به نحوه. وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث صالح المري، وصالح المري له غرائب ينفرد بها، لا يتابع عليها.

قلت: هو صالح بن بشير المري تكلم فيه بعض الأئمة[2] من قبل حفظه، وقال ابن عدي: صالح المري من أهل البصرة، وهو رجل قاص حسن الصوت، وعامة أحاديثه منكرات تنكرها الأئمة عليه، وليس هو بصاحب حديث، وإنما أتي من قلّة معرفته بالأسانيد والمتون، وعندي أنه لا يتعمد الكذب، بل يغلط بيناً[3]. وقال ابن حجر: ضعيف.

والذي يظهر أن حديثه يتقوى بشاهد من حديث عبد الله بن عمرو السابق فيرتقي لدرجة الحسن لغيره، والله أعلم.

٣٢- عن أنس رضي الله عنه قال: «خرج النبي ﷺ من باب البيت وهو يريد الحجرة، فسمع قوماً يتنازعون في القدر وهم يقولون: ألم يقل الله آية كذا وكذا؟ ألم يقل الله آية كذا وكذا؟ قال: ففتح رسول الله ﷺ باب الحجرة فكأنما فقي في وجهه حب الرمان فقال: بهذا أمرتم؟ أو بهذا عنيتم؟ إنما هلك من كان قبلكم بأشباه هذا، ضربوا كتاب الله بعضه ببعض، أمركم الله بأمر فاتبعوه، ونهاكم فانتهوا». قال: فلم يسمع الناس بعد ذلك أحداً يتكلم حتى جاء معبد الجهني فأخذه الحجاج فقتله.

أخرجه أبو يعلى[4] قال: حدثنا عمار، حدثنا يوسف، حدثنا قتادة وعبد الله الداناج ومطر الوراق كلهم عن أنس... فذكره.

---

(١) الكامل ١٣٨٠/٤.

(٢) انظر: التهذيب لابن حجر ٣٨٢/٤.

(٣) هكذا في الكامل ١٣٨١/٤، وفي التهذيب: «شيئاً».

(٤) مسند أبي يعلى ٤٢٩/٥ رقم ١٣٢١.

وعزاه الهيثمي[١] لأبي يعلى وقال: فيه يوسف بن عطية، وهو متروك.

وعزاه البوصيري[٢] وابن حجر[٣] لأبي يعلى أيضاً وسكتا عليه.

قلت: وسنده ضعيف جداً، فيه يوسف هو ابن عطية الصفار البصري، وهو متروك كما في التقريب[٤]، والراوي عنه عمار هو أبو ياسر المستملي كما صرح به أبو يعلى في السند الذي قبله، وهو ابن هارون البصري الدلال، قال ابن عدي[٥]: عامة ما يرويه غير محفوظ، وقال مرة: يسرق الحديث، وقال ابن حجر: ضعيف[٦].

٣٣– عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «دعوني ما تركتُكم، فإنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم». أخرجه البخاري[٧] عن إسماعيل بن أبي أويس عن مالك عن الأعرج عن أبي هريرة... فذكره. وأخرجه مسلم[٨] من طريق المغيرة وسفيان كلاهما عن أبي الزناد به بلفظ: «ذروني...».

وأخرجه[٩] من طريق الربيع بن مسلم القرشي عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال: «خطبنا رسول الله ﷺ فقال: أيها الناس، قد فرض الله عليكم الحج

(١) مجمع الزوائد ٢٠٢/٧.

(٢) إتحاف الخيرة ١٧٧/١ رقم ٢١٢.

(٣) المطالب العالية (المسندة) ٢٧٥/٣ رقم ٢٩٦٤.

(٤) التقريب ١٣٤/٤.

(٥) انظر: التهذيب لابن حجر ٤٠٧/٧–٤٠٨.

(٦) التقريب ٦١/٣.

(٧) صحيح البخاري مع الفتح، كتاب الاعتصام ٧٢٨٨.

(٨) صحيح مسلم، كتاب الفضائل ١٣١ ص١٨٣١.

(٩) صحيح مسلم، كتاب الحج ح١٣٣٧.

فحجوا، فقال رجل: أكلَّ عامٍ يا رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً. فقال رسول الله ﷺ: لو قلت: نعم لوجبت، ولما استطعتم، ثم قال: ذروني ما تركتكم...» فذكره.

وأخرجه[1] من طريق الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب قالا: كان أبو هريرة يحدث أنه سمع النبي ﷺ يقول: «ما نهيتكم عنه فاجتنبوه...». وساق أسانيده[2] إلى أبي صالح وهمام بن منبه عن أبي هريرة وأحال على لفظ أبي سلمة وسعيد بن المسيب.

وأخرجه الترمذي[3] من طريق الأعمش عن أبي صالح عنه بلفظ: «اتركوني..». وقال: هذا حديث حسن صحيح.

وأخرجه الطبراني[4] من طريق حماد بن سلمة عن أيوب وهشام عن محمد ابن سيرين عن أبي هريرة، ومن طريق حماد بن محمد بن زياد عن أبي هريرة بنحوه.

٣٤– عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «إنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم؛ لا تسألوني عن شيء إلا أخبرتكم به، فقال عبد الله بن حذافة السهمي: من أبي يا رسول الله؟ قال: أبوك حذافة بن قيس، فرجع إلى أمه فقالت: ويحك، ما حملك على الذي صنعت؟ فقد كنا أهل جاهلية وأهل أعمال قبيحة، فقال لها: إن كنت لأحب أن أعلم من أبي من كان من الناس». أخرجه الإمام أحمد[5] قال: حدثنا يزيد، أخبرنا محمد، عن

(١) صحيح مسلم، كتاب الفضائل ١٣٠ ص١٨٣٠.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الفضائل ص١٨٣١.

(٣) سنن الترمذي، كتاب العلم ٢٦٧٩.

(٤) المعجم الأوسط ٣/٣٤٥ ح٢٧٣٦.

(٥) المسند ١٦/٣١٤ رقم ١٠٥٣٠.

أبي سلمة، عن أبي هريرة... فذكره.

وأخرجه ابن حبان[١] في صحيحه من طريق الفضل بن موسى عن محمد ابن عمرو به نحوه، وزاد: «وكان فيه دعابة».

رجال الإسناد ثقات غير محمد بن عمرو، وهو محمد بن عمرو بن علقمة قال ابن حجر[٢]: صدوق له أوهام، فإسناده حسن، لكن الحديث صحيح لشواهده، فقد ورد أوله في حديث أبي هريرة السابق، وهو في الصحيحين، ويشهد لقصة عبد الله بن حذافة السهمي حديث أنس في الصحيحين[٣] أيضاً.

٣٥– عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ذروني ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فما أمرتكم به من شيءٍ فأتوا منه ما استطعتم، وما نهيتكم عنه فانتهوا». أخرجه الطبراني[٤] قال: حدثنا محمد بن الحسين بن مكرم، ثنا الحسين ابن منصور الزيدي، ثنا أبو الجواب، ثنا عمار بن رزيق، عن منصور، عن الشعبي، عن وراد كاتب المغيرة بن شعبة عن المغيرة... فذكره.

وقال الطبراني: لم يروه عن منصور إلا عمار، تفرّد به أبو الجواب.

الحديث حسن لشواهده السابقة، محمد بن الحسن بن مكرم وثقه الدارقطني[٥]، والحسين بن منصور ذكره ابن حبان في الثقات[٦]، وذكره المزي[٧]

---

(١) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٨/٤٧–٤٨ رقم ٦٢١٢.

(٢) التقريب ٣/٢٩٩.

(٣) صحيح البخاري مع الفتح، كتاب الفتن، ٧٠٨٩، وصحيح مسلم، كتاب الفضائل ٢٣٥٩–١٣٦.

(٤) مجمع البحرين في زوائد المعجمين ١/٢٣٦–٢٣٧ رقم ٢٦١.

(٥) تاريخ بغداد ٢/٢٣٣، وسؤالات السهمي ٨٢ رقم ٢٧.

(٦) الثقات ٨/١٩١.

(٧) تهذيب الكمال ٦/٤٨٥.

تمييزاً وقال: يروي عن أبي الجواب روى عنه خيثمة بن سليمان وأبو علي وصيف بن عبد الله الحافظ. وأبو الجواب هو أحوص بن جواب: صدوق ربما وهم، كما في التقريب[1]، وعمار بن رزيق هو الضبي لا بأس به كما في التقريب[2]، ومنصور هو ابن المعتمر، وهو وبقية رجال الإسناد ثقات.

٣٦– عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما ضلَّ قومٌ بعد هدىً كانوا عليه إلا أوتوا الجدل، ثم تلا ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾». أخرجه الترمذي[3] قال: حدثنا عبد بن حميد، حدثنا محمد بن بشر ويعلى بن عبيد عن حجاج بن دينار عن أبي غالب عن أبي أمامة... فذكره.

وأخرجه ابن ماجه[4] من طريق محمد بن فضيل ومحمد بن بشر كلاهما عن حجاج بن دينار به مثله.

وأخرجه أحمد[5] عن عبد الوارث الحداد عن شهاب بن خراش عن حجاج به مثله. وأخرجه[6] عن ابن نمير ويعلى كلاهما عن حجاج به مثله.

وأخرجه ابن أبي عاصم[7] عن عبد الله بن نمير ويعلى بن عبيد كلاهما عن حجاج به.

وأخرجه الطبراني[8] من طريق عبد الله بن نمير ويعلى بن عبيد وأبي خالد الأحمر وعيسى بن يونس كلهم عن حجاج به مثله.

---

(١) التقريب ١/١٠٧.

(٢) التقريب ٢/٥٨.

(٣) سنن الترمذي، كتاب التفسير ٣٢٥٣.

(٤) سنن ابن ماجه، المقدمة ٤٨.

(٥) المسند ٣٦/٤٩٣ رقم ٢٢١٦٤.

(٦) المسند ٣٦/٥٤٠ رقم ٢٢٢٠٤، ٢٢٢٠٥.

(٧) السنة ١/٤٧ رقم ١٠١.

(٨) المعجم الكبير ٨/٣٣٣ رقم ٨٠٦٧.

وأخرجه الحاكم[١] من طريق جعفر عن الحجاج بن دينار به مثله.

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، إنما نعرفه من حديث حجاج ابن دينار، وحجاج ثقة مقارب الحديث، وأبو غالب اسمه حزور». وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه». وأقرّه الذهبي[٢]، وقال الألباني في تعليقه على المشكاة[٣]: «سنده صحيح»، وفي تخريج السنة[٤] قال: «إسناده حسن»، وفي صحيح الترغيب[٥] حكى تصحيح الحاكم وموافقة الذهبي له ثم قال: «وإنما هو حسن فقط».

ومدار الإسناد على الحجاج بن دينار الأشجعي، اختلف فيه أقوال النقاد؛ فوثقه ابن المبارك وابن المديني وأبو داود وزهير بن حرب ويعقوب بن شيبة والعجلي وغيرهم، وقال أحمد: ليس به بأس، وقال أبو زرعة: صالح مستقيم الحديث لا بأس به، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به[٦]. ومن أجل هذا قال ابن حجر[٧] في التقريب: لا بأس به.

وشيخه أبو غالب: وثقه الدارقطني وضعفه النسائي، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال ابن معين: صالح الحديث. وقال ابن عدي: لم أر في أحاديثه حديثاً منكراً وأرجو أن لا بأس به. وحسن الترمذي بعض أحاديثه وصحح بعضها[٨].

قلت: والذي يظهر أن حديثه هذا حسن، كما قال الألباني رحمه الله، والله

(١) المستدرك ٢/٤٤٧-٤٤٨.

(٢) تلخيص المستدرك مع المستدرك ٢/٤٤٨.

(٣) مشكاة المصابيح ١/٦٤ هامش (٢).

(٤) ظلال السنة في تخريج أحاديث السنة ١/٤٧-٤٨ ح١٠١.

(٥) صحيح الترغيب ١/٦١ هامش (٤).

(٦) يطر للأقوال السابقة: التهذيب ٢/٢٠٠-٢٠١.

(٧) التقريب ١/٢٥٢.

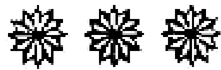
(٨) ينظر الأقوال السابقة: التهذيب ١٢/١٩٧.

أعلم.

٣٧- عن الحسين بن علي رضي الله عنهما: «أن النبي ﷺ خبأ لابن صائد دخانًا فسأله عما خبأ له، فقال: دخ، فقال: اخسأ، فلن تعدوَ قدرك. فلما ولّى قال النبي ﷺ: ما قال؟ فقال بعضهم: دخ، وقال بعضهم: ديخ. فقال النبي ﷺ: قد اختلفتم وأنا بين أظهركم، وأنتم بعدي أشد اختلافًا».

أخرجه إسحاق بن راهويه[1] قال: أخبرنا عبد الرزاق، ثنا معمر، عن الزهري، عن سنان بن أبي سنان أنه سمع الحسن بن علي يحدث عن النبي ﷺ... فذكره.

وسند الحديث صحيح، وقد صحّحه البوصيري حيث قال: «رواه إسحاق بن راهويه بسند صحيح»[2].



(١) المطالب العالية (المسندة) ١٤/٥ رقم ٤٣٦١.

(٢) إتحاف الخيرة ٧٥/٨ رقم ٧٥٠٨.

الخاتمة

الحمد لله الذي يسَّر وأعان على إتمام هذا البحث، فله الشكر وله الثناء الحسن. وبعد:

فقد اشتمل هذا البحث على الأحاديث الواردة في التحذير من الاختلاف والتفرق مع بيان حالها من حيث الصحة أو عدمها، وأود الإشارة في ختامه إلى أهمِّ النتائج والفوائد التي توصلت إليها خلال عملي فيه، فأقول وبالله التوفيق:

١ – بلغ عدد الأحاديث الواردة فيه سبعة وثلاثين حديثاً، الضعيف منها أربعة أحاديث فقط، وسائرها في مرتبة القبول، الصحيح ثمانية عشر حديثاً، والحسن خمسة عشر حديثاً.

٢ – كثرة الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ في النهي عن الاختلاف والتفرق تدل على شدة اهتمام النبي ﷺ وعنايته بهذا الأمر، ويزيد ذلك الاهتمام وضوحاً الأحاديث التي حكت دعاءه ﷺ ربه أن يجنب أمته التفرق، فإنها قد صورت ذلك أوضح تصوير.

٣ – حكايته ﷺ لأمته تفرُّق أهل الكتاب أكثر من سبعين فرقة فيه تنفير من ذلك الحال، لأنه ينذر بالعداوات والتمزق وبالضعف أمام العدو، ثم يتأكد التنفير من ذلك الحال بإخباره ﷺ أن تلك الفرق كلها في النار إلا واحدة، أما إخباره ﷺ بعد ذلك أن ذلك التفرق سيقع في أمته فإنه لا يعني التسليم للأمر الذي سيقع قدراً وكوناً، وإنما يعني الأخذ بالأسباب الشرعية لتجنب ذلك.

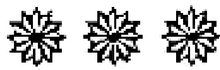
٤ – صاحب تحذيره ﷺ من الاختلاف أحوالٌ من الغضب والتأثر كانت توحي بشدة خطر الخلاف وشدة تخوفه ﷺ على أمته منه، وقد كان لذلك أثره في نفوس الصحابة مما جعلهم يحكون تلك الأحوال، فمن ذلك ما جاء في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: «... فسمع النبي ﷺ

أصوات رجلين اختلفا في آية فخرج علينا يعرف في وجهه الغضب، فقال: إنما أهلك من كان قبلكم اختلافهم في الكتاب»[1]. وما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: «خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نتنازع في القدر، فغضب حتى احمرَّ وجهه حتى كأنما فقئ في وجهه الرمان»[2]. وما جاء في حديث ابن مسعود رضي الله عنه: «فقلت: اختلفنا في قراءتنا، فإذا وجه رسول الله ﷺ فيه تغير، ووجد في نفسه حين ذكرت الاختلاف»[3].

وفي هذه الأحاديث وغيرها من الأحاديث الكثيرة التي اشتمل عليها البحث فوائد جمة سيقف عليها القارئ إن شاء الله تعالى.

هذا ونسأل الله التوفيق والسداد لكاتب هذا البحث ولقارئه، وأن يعظم للجميع الأجر والمثوبة.

وسبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.



(١) انظر الحديث رقم (٢٥).

(٢) انظر الحديث رقم (٣١).

(٣) انظر الحديث رقم (٢٦).

ثبت المصادر والمراجع

١. الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم، تحقيق باسم فيصل ط. الأولى، ١٤١١هـ، دار الراية.

٢. الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان لعلاء الدين ابن بنان، دار الباز، ط. الأولى، ١٤٠٧هـ.

٣. الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم، تحقيق يوسف الدخيل، ط. الأولى، ١٤١٤هـ.

٤. الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، مكتبة الكليات الأزهرية.

٥. إتحاف الخيرة بزوائد المسانيد العشرة للبوصيري، دار المشكاة، ط. الأولى ١٤٢٠هـ.

٦. إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة لابن حجر، ط. الأولى، ١٤١٥هـ.

٧. إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي لابن حجر، ط. الأولى، ١٤١٤هـ.

٨. الاعتصام للإمام الشاطبي، دار المعرفة.

٩. اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية، مطابع المجد.

١٠. البحر الزخار المعروف بمسند البزار تحقيق محفوظ الرحمن، ط. الأولى ١٤٢٤هـ.

١١. البداية والنهاية لأبي الفداء ابن كثير، ط. الأولى ١٤٠٥هـ.

١٢. بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث للهيثمي، تحقيق حسين الباكري، ط. الأولى، ١٤١٣هـ.

١٣. تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت.

١٤. تاريخ الثقات للعجلي، تحقيق عبد المعطي قلعجي، ط. الأولى ١٤٠٥هـ.

١٥. التاريخ الكبير للبخاري، بتحقيق العلامة عبد الرحمن المعلمي.

١٦. التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين لأبي المظفر الإسفراييني، تحقيق كمال الحوت، ط. الأولى ١٤٠٣هـ.

١٧. تفسير ابن جرير الطبري (جامع البيان)، دار الفكر ١٤٠٨هـ.

١٨. تلخيص المستدرك للذهبي بحاشية المستدرك، دار الكتاب العربي، بيروت.

١٩. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر، تحقيق عمر الجيدي وسعيد عراب، ط. المغرب، ١٤٠٥هـ.

٢٠. تقريب التهذيب لابن حجر، مع تحرير التقريب، ط. الأولى ١٤١٧هـ.

٢١. تهذيب التهذيب لابن حجر، دار صادر، بيروت.

٢٢. تهذيب الكمال للمزّي، تحقيق بشار عواد، ط. الأولى ١٤١٣هـ.

٢٣. جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، تحقيق الزهيري، ط. الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٤. جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي، تحقيق حمدي السلفي، ط. الأولى، ١٣٩٨هـ.

٢٥. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف، الهند، ط. الأولى ١٣٧١هـ.
٢٦. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، دار الكتب العلمية.
٢٧. دلائل النبوة للبيهقي، تحقيق عبد المعطي قلعجي، ط. الأولى ١٤٠٥هـ.
٢٨. سؤالات حمزة السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ، تحقيق موفق عبد القادر، ط. الأولى ١٤٠٢هـ.
٢٩. سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني، ط. الثانية ١٣٩٩هـ.
٣٠. سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني، ط. الأولى ١٤٠٨هـ.
٣١. سنن أبي داود السجستاني إعداد عزت الدعاس، ط. الأولى ١٣٨٩هـ.
٣٢. سنن ابن ماجه القزويني تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ١٣٩٥هـ، دار إحياء التراث.
٣٣. سنن الترمذي مطبعة الحلبي، ط. الثانية ١٣٩٥هـ.
٣٤. سنن الدارمي دار إحياء السنة النبوية.
٣٥. السنن الكبرى للبيهقي، مطبعة مجلس دار المعارف، الهند، ط. الأولى ١٣٤٤هـ.
٣٦. السنن الكبرى للنسائي (المجتبى)، دار إحياء التراث.
٣٧. السنة لابن أبي عاصم، المكتب الإسلامي، ط. الأولى ١٤٠٠هـ.
٣٨. شرح أصول اعتقاد أهل السنة للإمام اللالكائي، تحقيق أحمد سعد حمدان، ط. الأولى.
٣٩. شرح السنة للبغوي، المكتب الإسلامي، ط. الأولى ١٣٩٠هـ.
٤٠. الشريعة للآجري، تحقيق محمد حامد الفقي، ط. الأولى ١٤٠٣هـ.
٤١. شعب الإيمان للبيهقي.
٤٢. صحيح الإمام البخاري مطبوع مع فتح الباري، المطبعة السلفية
٤٣. صحيح الإمام مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، ط. الثانية ١٩٧٢م.
٤٤. صحيح الترغيب والترهيب للألباني، ط. الأولى ١٤٠٢هـ.
٤٥. صحيح ابن خزيمة، تحقيق محمد الأعظمي، المكتب الإسلامي.
٤٦. صحيح الجامع الصغير للألباني، ط. الثانية ١٣٩٩هـ.
٤٧. صحيح سنن أبي داود للألباني، ط. الثانية ١٤٢١هـ.
٤٨. الضعفاء الكبير للعقيلي، تحقيق عبد المعطي قلعجي، ط. الأولى.
٤٩. الضعفاء والمتروكون للدارقطني، تحقيق موفق عبد القادر، ط. الأولى ١٤٠٤هـ.
٥٠. ضعيف الجامع للألباني، ط. الثانية ١٣٩٩هـ.
٥١. الطبقات الكبرى لابن سعد، دار صادر، بيروت.
٥٢. ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم مطبوع مع السنة، ط. الأولى ١٤٠٠هـ.

٥٣. العلل للدارقطني، تحقيق محفوظ الرحمن، ط. الأولى ١٤٠٦هـ.
٥٤. فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، المطبعة السلفية.
٥٥. الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي، دار الآفاق، بيروت، ط. الخامسة ١٤٠٢هـ.
٥٦. الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي.
٥٧. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي، دار الكتب العلمية، ط. الأولى ١٤٠٣هـ.
٥٨. الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي الجرجاني، دار الفكر، ط. الأولى ١٤٠٤هـ.
٥٩. كشف الأستار عن زوائد البزار للهيثمي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، ط. الأولى ١٤٠٤هـ.
٦٠. لسان الميزان لابن حجر، مؤسسة الأعلمي، ط. الثانية، ١٤٠٢هـ.
٦١. مجمع البحرين بزوائد المعجمين للهيثمي، تحقيق عبد القدوس محمد نذير، ط. الأولى ١٤١٣هـ.
٦٢. مجموع الفتاوى لابن تيمية، مطابع الرياض، ط. الأولى ١٣٨٢هـ.
٦٣. مرويات غزوة بدر لأحمد العليمي، ط. الأولى.
٦٤. المستدرك للحاكم النيسابوري، دار الكتاب العربي، بيروت.
٦٥. مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق حسين سليم، ط. الثانية ١٤١٢هـ.
٦٦. مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة، ط. الأولى ١٤١٤هـ.
٦٧. مشكاة المصابيح للتبريزي، تحقيق الألباني، ط. الثانية ١٣٩٩هـ.
٦٨. مصنف ابن أبي شيبة ضبطه كمال الحوت، ط. الأولى ١٤٠٩هـ.
٦٩. المطالب العالية (المسندة) لابن حجر، دار الوطن، ط. الأولى ١٤١٨هـ.
٧٠. المعجم الأوسط للطبراني، دار الحرمين، ط. الأولى ١٤١٦هـ.
٧١. المعجم الصغير للطبراني، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٣هـ.
٧٢. المعجم الكبير للطبراني، تحقيق حمدي السلفي، الأوقاف العراقية.
٧٣. معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق عادل العزازي، ط. الأولى ١٤١٩هـ.
٧٤. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس القرطبي، ط. الأولى ١٤١٧هـ.
٧٥. المقتنى في سرد الأسماء الكنى للذهبي، تحقيق محمد صالح المراد، ط. الأولى ١٤٠٨هـ.
٧٦. موطأ الإمام مالك تخريج وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي.



فهرس الموضوعات

